الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Khidher –BISKRA-
Faculté des Sciences Economique Commerciales et des Science de Gestion
Département des Sciences Financière et comptabilité

الموضـــــــــوع

واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين
دراسة تطبيقية لعينة من مهنيين في شركات التأمين و أساتذة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة):

- **طبش فادي**

الأستاذ المشرف:

بوعكاز سميرة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	بوسكار ربيعة	الأستاذ محاضر – أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بوعكاز سميرة	الأستاذ محاضر – ب	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بروبة إلهام	الأستاذ محاضر– ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Khidher –BISKRA-
Faculté des Sciences Economique Commerciales et des Science de Gestion
Département des Sciences Financière et comptabilité

الموضـــــــــوع

واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين دراسة تطبيقية لعينة من مهنيين في شركات التأمين و أساتذة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة):

- **طبش فادي**

الأستاذ المشرف:

بوعكاز سميرة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	بوسكار ربيعة	الأستاذ محاضر – أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بوعكاز سميرة	الأستاذ محاضر – ب	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بروبة إلهام	الأستاذ محاضر– ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من علمتني معنى الحياة والحياء فأحسنت ولها الفضل في الوصول إلى ما أنا عليه الآن، جوهرة عيني وضوء قلبي ونبراس دربي وسهرت من أجل وصولي إلى هذا المقام أمي العزيزة حفظها الله

إلى من كان له الفضل الأكبر من حبي للعلم وإصراري على النجاح وأدعو من الله أن يكون من أهل جنة الخالدين أبي الغالي حفظه الله لنا ورعاه

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحييتهم حتى الممات أخوتي الأعزاء

إلى رفيقة الدرب في هذه السنين

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل طالب علم قضى مزهرة حياته في طلب العلم

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

طبش فادي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا طيبا مبارك فيه على أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

لابد لنا أن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

نتقدم أولا بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **بوعكاز سميرة** على ما

أفادت وأجادت به من نصائح وتوجيهات، وحرصها الدائم على إتمام هذا العمل وإخراجه على أكمل وجه

إلى جميع **أساتذتنا الأفاضل** بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير بجامعة محمد خيضر بسكرة .

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة على مناقشة هذا البحث، و على كل ما سيقدمونه من توجيهات .

ونختم شكرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة

ونسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا ، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

ملخص الدراسة :

يتمحور موضوع الدراسة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في الجزائر ومدى مواكبته للتطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية فقد تمت الدراسة في معرفة النظام المحاسبي المالي على مستوى شركات التأمين ومعرفة مخرجاته وكيفية سير حساباته.

علما أن النظام المحاسبي الخاص المستمد من المحاسبة العامة وكذلك المخطط المحاسبي الشركات مستمد من المخطط المحاسبي الوطني وفق النظام المحاسبي المالي باستثناء بعض التأمين دليل خاص الحسابات التي ترجع إلى طبيعة نشاط شركات التأمين وخصوصية معاملا كغيرها من الشركات الأخرى.

الكلمات المفتاحية :نظام محاسبي مالي- شركة التأمين – قوائم مالية -معايير محاسبية دولية.

Abstract:

Centered the subject of the study on the application of the system of financial insurance companies in Algeria and the extent cope developments and developments that come with international standards of accounting and financial reporting, the study was to find out the accounting system financial level, insurance companies and knowledge outputs and how the calculations.

Note that your accounting system is derived from the General Accounting planned, as well as accounting for insurance companies special directory is derived from the national accounting scheme according to the financial accounting system with the exception of some of the accounts that due to the nature of the activity of insurance companies and privacy of transactions, like other companies.

Keywords: Financial accounting system - the insurance company - financial statements - international accounting standards.

الفهرس

الإهداء 1 I

الشكر II

الملخص V

الفهرس VII

قائمة الأشكال XI

مقدمة ..... أ– هـ

الفصل الاول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي في شركات التامين 01

تمهيد 02

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي 03

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي و أهدافه 03

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي و مجالات تطبيقه 05

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي و تنظيم المحاسبة وفقه 08

المبحث الثاني: ماهية التأمين وشركات التأمين 10

المطلب الاول: مفهوم وخصائص التامين 10

المطلب الثاني: عقد التأمين مبادئه 13

المطلب الثالث: إعادة التأمين 20

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التامين 24

المطلب الاول: خصائص النظام المحاسبي المالي في شركات التامين 24

المطلب الثاني: وظائف المحاسبة في شركات التامين 26

المطلب الثالث: مدونة الحسابات لشركات التامين و القوائم المالية الخاصة بها 27

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التأمينية 32

المطلب الاول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج ، القبض و التحويلات النقدية ... 32

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث و التسديد 35

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات التسوية 36

خلاصة الفصل الأول 38

الفصل الثاني : دراسة التطبيقية.

تمهيد 40

المبحث الاول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية 41

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة 41

المطلب الثاني: خصائص و سمات عينة الدراسة 43

المطلب الثالث: أساليب الإحصائية المستخدمة 48

المطلب الرابع: قياس مدى صدق وثبات الإستبيان 49

المبحث الثاني: تحليل فقرات الإستبيان واختبار الفرضيات 50

المطلب الأول:: تحليل محاور الإستبيان 47

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة 62

خلاصة الفصل الثاني..... 64

الخاتمة 66

المراجع 68

الملاحق 74

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 . 1)	وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين	26
(1 . 2)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	43
(2 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الاكاديمي	43
(3 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	44
(4 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة	44

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1 . 2)	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	42
(2 . 2)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	42
(3 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي	43
(4 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	44
(5 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة	46
(6 . 2)	سلم ليكارت ذو البدائل الخمسة	48
(7 . 2)	نتائج الاختبار ثبات و صدق الداراسة	49
(8 . 2)	إجابات الاسئلة و دلالتها	50
(9 . 2)	تحليل فقرات المحور الأول	51
(10 . 2)	تحليل فقرات المحور الثاني	56
(11 . 2)	الارتباط corrélation	61
(12 . 2)	اختبار الفرضية الاولى	62
(13 . 2)	اختبار الفرضية الثانية	63

مقدمة

مع تطور الحضارة أصبح الإنسان يتعرض طيلة حياته إلى العديد من الأخطار، منها أخطار على الممتلكات كضياعها، أخطار المسؤولية المدنية كمسؤوليته عن أضرار لحقت بأشخاص آخرين أو ممتلكاتهم. وينتج على تلك الأخطار إذا تعرض لها الإنسان التأثير على الخطط التي يرسمها لنشاطاته و الأسس التي يضعها لممارسة شؤونه العامة، نظرا لأن هذه الأخطار تلحق الضرر بحياة الإنسان و نشاطاته و تحد من إمكانياته و قدراته، مع أنه حاول تفاديها و منع وقوعها باستحداث وسائل مختلفة، و لكن رغم تقدم الوسائل التي كان يستعملها إلا أن هذه الأخطار ظلت تلاحقه مما حتم عليه أن يلجأ إلى وسيلة أكثر فعالية ألا و هي التأمين.

يعد التأمين من أهم الأسس التي تعتمد عليها الدولة في نشاطها الاقتصادي، و ذلك لأهميته الكبيرة لدى مختلف الهيئات و الشركات، فهو يعتبر حصن تحتمي به الدولة عند وقوع المخاطر و الكوارث التي تهدد ممتلكاتها و أموالها، فهو وسيلة فعالة تلجأ لها كل الدول عند وقوع أي كارثة، فهو يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها الأفراد و المؤسسات عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد إلى عدة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، أي أنه نظام يصمم لتخفيض أو تقليل ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر، ولهذا الغرض شغلت شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي مع النظر إلى ضخامة الأموال المجمعة لديها والخدمات المتنوعة التي تؤديها، فنتيجة التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كان لابد من إنشاء شركات متخصصة في مواجهة الأخطار وتحمل الخسائر ومن هنا نشأت شركات التأمين من أجل التقليل من الأخطار الناجمة عن التقلبات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وتعمل على توفير احتياطات مكونة للتمويل اللازم فضلا عن قيامها بدور الوساطة المالية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ، حيث لابد من الحفاظ على توازنها المالي ذو الطابع الخاص بالتأمين ، حيث أصبح التأمين من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية.

كما تعتبر شركات التأمين إحدى صور المنشآت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد عن طريق استثمار مدخرات الأفراد المستأمنين في أوجه استثمار وطنية، و في المقابل تقوم بتأمين هؤلاء الأفراد وممتلكاتهم ضد المخاطر والأضرار التي تقع عليهم، مما يعني في نهاية المطاف تحقيق أهدافها الوطنية من رخاء وازدهار للوطن فتلعب محاسبة

التأمين دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد المتاحة، ولعل المشكلات الأساسية التي تواجه المحاسبين اليوم هي كيفية متابعة و تسجيل و معالجة مختلف العمليات ذات الأثر المالي التي تقوم بها شركات التأمين، نظرا لتنوع الصيغ المعمول بها ، وكذا تعدد أساليب وطرق المعالجات المحاسبية.

و استنادا عليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية المطروحة

ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين؟

التساؤلات الفرعية:

هذا التساؤل تتفرع عنه تساؤلات لا تقل أهمية و تتمثل فيما يلي :

- ما المقصود بالنظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين؟
- ماذا نعني بالتأمين ؟
- ما هي أبرز الحسابات المستعملة في تسجيل العمليات المحاسبة في شركات التأمين؟
- ما مدى فهم المحاسببين في قطاع التامين للثقافة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

الدراسة السابقة :

1- طبايبية سليمة ، بعنوان "دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (دراسة حالة : الشركات الجزائرية للتامين)، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي ، مع استعراض لمفهوم التأمين في الجزائر، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، وقد تم التطرق إلى دور شركات في اتخاذ القرارات ، ومن النتائج المتوصل إليها:

يلزم مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار عقود التأمين، إلى أنه إذا كانت أصول التأمين لدى شركة التأمين قد إنخفضت قيمتها، يجب أن تخفض المقدار المسجل تبعا لذلك وأن تعترف به كربح أو خسارة

إن لشركة التأمين التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و شركات التأمين التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى ان تغير سياستها المحاسبية لعقود التأمين في حالة واحدة فقط، و هي إذا كانت التغييرات تجعل من البيانات المالية أكثر ملائمة لمتطلبات عملية إتخاذ القرار الإقتصادي لا أن تكون أقل موثوقية أو ان تكون أكثر موثوقية.

،

2- معوش محمد الأمين ، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2014. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائتها المالية ، و من النتائج المتوصل إليها :

إن تحقيق شركة التأمين على الأضرار للنتائج التقنية الإيجابية سيدعم من هامش ملاءمتها و يؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، مما يزيد من ثقة العملاء.

زيادة شركة التأمين على الأضرار لحجم الإكتتاب و تحقيقها معدل مقبول للكارثية في التعويض و التحكم في نسب احتفاظها في عملية إعادة التأمين، سيزيد من أرباح نتائجها التقنية من جهة و ينعكس بالإيجاب على ملاءتها من جهة أخرى.

فرضيات الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية محل الدراسة يتطلب منا الجانب المنهجي تبني فرضيات ومنها:

- من المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة كافية تسهل عليهم أداء مهامهم.
- التنظيم المحاسبي يتلائم مع طبيعة و نشاط التأمين.
- تستخدم شركات التأمين الجزائرية النظام المحاسبي المالي.

- يوجد اختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين عن النظام القديم

أسباب اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- توسيع نطاق البحث العلمي من النطاق الجامعي إلى الميداني أو الواقع العملي..
- الاهتمام بالمجال المحاسبي
- الموضوع قيد الدراسة من مواضيع الساعة.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع تخصص تدقيق محاسبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الموضوع بتزامنه مع التغيرات التي طرات في الأنظمة المحاسبية بالجزائر، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي ساهم دون شك في خلق المناخ الملائم لترقية الممارسة المحاسبية و جعلها تواكب التطورات التي تحصل في الدول التي من حولنا.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدارسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى فعالية وأداء وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وتهدف أيضا إلى :

- التعريف بعمليات التأمين و عمليات إعادة التأمين. ؛
- التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين ؛
- استقصاء أراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي و مختلف الإجراءات و الجهود التي تبذلها شركات التأمين الجزائرية في هذا المجال

منهج الدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي–التحليلي و أتبع في الجانب الوصفي في مجمله بالتحليل لأرقام و بعض المفاهيم، و توجهت الدراسة بفضل تطبيقي من خلال أسلوب دراسة حالة شملت استخدام استبيان تم اعتماد أسئلته بناء على ما جاء في الجزء النظري للدراسة و قد تم اعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي، و برمجية spss (النسخة v20)

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة مايلي:

- نفص المراجع في هذا الموضوع ؛
- عدم التعاون الكافي من طرف عمال الوكالات و صعوبة وصول الإستمارات؛
- إعتمادنا بنسبة كبيرة على الأنترنت من ناحية البحث على المراجع.

هيكل الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والمبتغى منه قسمنا هذه الأخير إلى فصلين، حيث جاء القسم الأول في فصل بمثابة توطئة نظرية للموضوع بينما خصص الفصل الثاني والأخير للجانب التطبيقي بهدف الربط بين النظري وما يجري في واقعنا.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ويضم أربع مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي .

المبحث الثاني : المحاسبية في شركات التأمين

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي في الشركات التأمين .

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التأمينية ،

و الفصل الثاني : دراسة تطبيقية .

الفصل الأول:

الاطار النظري للنظام المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد:

يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات و المعلومات المالية التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة تمهيدا لاتخاذ القرارات المناسبة، و يشمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تستخدم في تسجيل و تبويب البيانات و المعلومات المالية ثم تلخيصها و عرضها في شكل معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر من مستخدمي هذه البيانات و المعلومات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

يستوجب أن يكون النظام المحاسبي المالي ملائما و باستطاعته أن يمثل الصورة الحقيقية لشركة التأمين، و نظرا لأهمية هذه الأخيرة في القطاع الاقتصادي و خصوصية نشاطها، عمدت لتنظيم سير عملها محاسبيا وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الوثائق و الدفاتر المحاسبية كاليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد، سجل العقود والكوارث، سجلات اتفاقيات إعادة التأمين، و إلى جانب هذه الوثائق يجب أن تستخدم دليل للحسابات الذي يعد كخطة رقمية خاصة بتصنيف و تبويب الحسابات في القوائم المالية الخاصة بها، وبغية التوضيح أكثر تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثاني: المحاسبة في شركات التامين.
- المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التامين.
- المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التأمينية

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية و ذلك لتحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري و الذي أحدث تغيرات جذرية على نظامها المحاسبي و هو أفضل خيار كما يعتبره مجلس المحاسبة الوطني.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي و أهدافه

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، وهنا سنتطرق لمفهوم النظام المحاسبي المالي و مميزاته و أهدافه.

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي مفهوم من ناحيتين هما:

1- من الناحية الاقتصادية: يعرف النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة 03، و الذي يدعى في صلب هذا القانون (المحاسبة المالية) كالتالي: "المحاسبة المالية نظام التنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية . (الشعبية، 2007، صفحة 3)

2- من الناحية القانونية: يعرف على أنه: " مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ، وفقا للمعايير المالية والمحاسبية المتفق عليها . (عاشور، 2009، صفحة 7.8)

كما يمثل النظام المحاسبي المالي على أنه:" مجموعة من العناصر المادية كآلات و المعدات المساعدة ، و عناصره المعنوية تتمثل الأشخاص المنفذون للعمليات و إجراءات النظام و المحاسبون و المراجعون و الداخليون

و غيرهم و تتضافر هذه العناصر لتحقيق الهدف من النظام هو تجهيز الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها على مزاولة نشاطها، و الرقابة على استغلال الموارد. (حنيفة، 2010، صفحة 23.22)

مما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الطرق و الوسائل اللازمة لتسجيل العمليات المالية التي تحصل في الوحدة الاقتصادية في شكل نقدي ثم تبويب العمليات في مجموعة متجانسة من العمليات المالية ، و بعدها يتم تلخيصها في شكل تقارير مالية و يتم ذلك إما بطريقة آلية أو يدوية . (رمزي، 2009، صفحة 83)

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك أهداف تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي تمثلت في:

- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية. تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى.
- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.
- يساعد في الفهم الجيد لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الأخرين حول مصداقيته و شرعيتها و شفافيتها.
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات ، أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم متابعة أموالهم.
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي و الدولي.
- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني. (رمزي، 2009، صفحة 84)

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي و مجالات تطبيقه

يقوم النظام المحاسبي المالي بتنظيم المعلومة المالية التي تسمح بتخزين معطيات قاعدية و لهذا حدد النظام مبادئه و مجالات تطبيقه والتي سنوضحهم في هذا المطلب.

الفرع الأول : مبادئ النظام المحاسبي المالي

•**مبدأ التكلفة التاريخية** : يعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها التقييم المحاسبي لعناصر الأصول و الخصوم و كذلك الأعباء و الإيرادات ، التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية ، و بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها الموارد الاقتصادية نتيجة للتغيرات الطارئة على القدرة الشرائية للنقود. (لشهب، 2014، صفحة 40)

•**مبدأ الإفصاح التام**: ينص هذا المبدأ على وجوب نشر كافة المعلومات المحاسبية الضرورية في تقاريرها المالية السنوية بشكل تام و كامل و شامل، و أن تكون القوائم المالية واضحة و مفهومة مع عدم جواز حذف أي معلومة جوهرية تكون مفيدة للأطراف المهتمة. (لشهب، 2014، صفحة 42)

• **مبدأ الموضوعية** : يقصد به التأكد بأي وسيلة مادية من حدوث العملية ، و تعتبر الوثائق المحاسبية دليلا ماديا كافيا على ذلك ، أي أنها تمثل برهان مكتوب يؤكد حدوث العملية ، و لهذا لا تسجل العمليات في الدفاتر إلا بوجود هذه الدعائم (فواتير ، وصولات تسليم) كما يعزز الجرد الفعلي الذي تقوم به المؤسسة في نهاية كل فترة هذا المبدأ ، و هذا الجرد يجب أن تقوم المؤسسة به مرة واحدة على الأقل كل سنة .

•**مبدأ مقابلة الإيرادات بالأعباء**: يشتق هذا المبدأ كذلك من فرض الدورة المحاسبية التي يقتضي قياس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة و منظمة ، لذا نلاحظ أن تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يتطب تحديد النفقات و الإيرادات المتعلقة بالدورة ذاتها ، أي الإيراد يجب مقابلته بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقه و هذا المبدأ يستعمل مقياس السببية الذي يقتضي قياس الربح في كل دورة على حدا . (لشهب، 2014، صفحة 43)

•**قابلية المقارنة**: إن توفر المعلومات على هذه الخاصية يجعلها أكثر أهمية و تميز، حيث تسمح بتفصيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، و هي نوعان:

-مقارنة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة، إذا لابد من وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، و تهدف هذه العملية لمعرفة مدى تطور أو تراجع الوضعية المالية للمؤسسة.

-مقارنة بعض المعلومات المالية (الكمية و الوصفية) لعدة مؤسسات تتوفر على خصائص متجانسة مثل : (نفس النشاط أو نفس القطاع و الحجم و رقم الأعمال و الإقليم). (لشهب، 2014، صفحة 44)

- **مبدأ الحيطة و الحذر** : و يقضي هذا المبدأ بمراعاة الحيطة و الحذر لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي كما أنه ينص على أن أي خسارة محتملة تسجل بتكوين مؤونة و أي ربح محتمل لا يسجل حتى يتحقق فعلا.3
- **مبدأ تحقق الإيرادات** : يسجل الإيراد عندما يتحقق بغض النظر عن تسديد الزبون. (صلاح، 2008، صفحة 7)
- **مبدأ أسيقية الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني**: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب المظهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية. (بوصبيبع، 2013)

الفرع الثاني : مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 2-4-5 من القانون 11/07 المؤرخ 25/11/2007 في الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 المتضمنة مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

- ✓ تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. (الشعبية، 2007، صفحة 8)
- ✓ حيث تلتزم الكيانات الأتية بمسك محاسبة مالية :

- الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات الاقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

– يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة. (الشعبية، 2007، صفحة 4)

المطلب الثالث : أهمية النظام المحاسبي المالي و تنظيم المحاسبة وفقه

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، و يساهم في تقديم المعلومة المحاسبية و جودتها وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ومن هنا سنتناول في هذا المطلب أهمية النظام المحاسبي المالي و تنظيم المحاسبة وفقه.

الفرع الأول : أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي: (مداني، 2002، صفحة 57)

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم، وكذا إعداد القوائم المالية.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب لاسيما في مجالات المحاسبية المالية.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني : تنظيم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي

من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد يجب على المؤسسات الخاضعة لهذا النظام مراعاة و احترام المبادئ و القواعد التالية: (رحمون، 2012، صفحة 63)

- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة و الحذر، الدقة، المصداقية، الشفافية و الإفصاح
- ينبغي أن يكون داخل كل كيان دليل عمل للمراقبة و المراجعة الداخلية و الخارجية.
- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية و المتمثلة في الدينار الجزائري.
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية

- تكون أصول و خصوم الكيان محل جرد من حيث الكم و القيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي و إحصاء.
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة و مضمونها ، و كذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.
- يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات.
- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات و الأعباء.
- يتضمن الدفتر الكبير مجاميع و أرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة.
- تنقل الأرصدة السابقة في دفتر الجرد ، الميزانية و حسابات النتائج.
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي.

المبحث الثاني : ماهية التأمين وشركات التأمين

يتعرض الإنسان في حياته اليومية إلى أخطار إن تحققت تسببت في خسائر نفسية أو مادية أو كلاهما معا، ولدرء هذه المخاطر التي تصيبة ظهرت فكرة التأمين وازدهرت بتطوره، وهي تهدف إلى الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل وتفادي الخسائر المتوقعة، والتي لا يمكن للإنسان أن يتصدى لها أو أن يحدد مقدارها أو جسامتها والنتائج المترتبة عنها.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص التأمين

يؤدي التأمين دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان وطمأنينة لأفراد المجتمع، وهو نظام يصمم ليقلل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلا، و لإبراز هذا الدور سيتم التعرض أولا لمفهوم التأمين و أنواعه و وظائفه وكذا مقومات وعناصره، إضافة إلى خصائصه الأساسية ومبادئه.

الفرع الأول : مفهوم التأمين و الإجراءات الرئيسية لعملية التأمين

اولا : مفهوم التأمين

يعرف التأمين أنه:" لغة : مشتق من كلمة أمن و التي تدل على طمأنينة النفس و زوال الخوف ، والأصل أن يستعمل في سكون القلب و يقال أمن البلد أي اطمأن فيه أهله و أمن الشر أي سلم منه و أمن فلان على كذا : وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أمينا عليه ، أما اصطلاحا : تنحصر فكرة التأمين في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد خطر الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع على عاتق الإنسان في المستقبل سواء على الممتلكات وهنا نشأ التأمين على الممتلكات أو تقع على الإنسان نفسه و هنا نشأ ما يسمى بالتأمين على الحياة ، وأصبح بشقيه نظام من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة (عمران، صفحة 14.15)، وكذا قد ركز المشرع الجزائري كغيره من المشرعين على وضع الصيغة القانونية للتأمين من خلال نص المادة 619 من القانون المدني والتي جاء فيها أن التأمين هو : "عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤد إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو عوض مالي آخر ، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن (معراج، 2007، صفحة 12)، و عرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية على أنه :" تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التأمين) ، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر

، أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها ، أو لتقديم الخدمات متعلقة بالخطر (ريجدا، 2006، صفحة 51)و يعرف أيضا الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن التأمين بقوله:" التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسائر المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر (ابراهيم ا.، 2006، صفحة 64)، وعرفه الدكتور سلامة عبد الله سلامة التأمين بقوله:" التأمين نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن ، والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها . (ابراهيم ا.، 2006، صفحة 65)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتأمين بأنه : عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط ، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الأخر وهو المؤمن ، تعهد يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين ، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء'.

ثانيا : الإجراءات الرئيسية لعملية التأمين

تتضمن إجراءات عملية التأمين الخطوات التالية :

1. تقديم الطلب: يتقدم الراغب في التأمين ضد خطر معين بطلب إلى شركة التأمين، إما بطريقة مباشرة في مكتبها أو غير مباشرة بواسطة وكيلها العام.
2. إشعار التغطية: يكون بمثابة قبول مؤقت لتغطية الخطر من قبل المؤمن و يتضمن اتفاق مبدئي للطرفين في انتظار إعلان الرد النهائي على طلب التأمين.
3. إصدار عقد التأمين : يلتزم المؤمن والمؤمن له بكل ما يرد في العقد من شروط و ذلك بعد إصداره و هي آخر مرحلة لإتمام عملية التأمين.
4. . المطالبة بالتعويض: يعتبر دفع التعويض عند وقوع الخطر الوظيفة التي يؤديها التأمين، فالمؤمن لا يمكنه أن يفي بتعهده و التزامه بدفع التعويض ما لم يستلم إشعار بالمطالبة من قبل المؤمن.

الفرع الثاني : الخصائص الأساسية للتأمين

1- الخصائص الأساسية للتأمين

للتأمين عدة خصائص يمكن حصرها في ما يلي: (ريجدا، 2006، صفحة 51.54)

- تجميع الخسائر : هو جوهر التأمين فالتجميع هو توزيع الخسائر التي حدثت للقلة على المجموعة ككل ، فهو ينطوي على مشاركة الخسارة من جانب المجموعة كلها ، والتنبؤ بالخسائر المستقبلية ببعض الدقة بناء على قانون الأعداد الكبيرة .
- سداد الخسائر العرضية : الخسارة العرضية هي التي تكون غير منظورة وغير متوقعة وتحدث كنتيجة للصدفة على سبيل مثال : قد ينزلق شخص ما على جانب الطريق وتكسر ساقه وهنا تكون الخسارة تصادفية .
- نقل الخطر: وهو عنصر جوهري آخر للتأمين ويعني أنه يتم نقل الخطر من المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين)، والذي يكون بشكل نموذجي في المركز المالي أقوى من المؤمن له لتحمل الخسارة.
- التعويض: يعني إعادة المؤمن له إلى مركز المالي السابق لحدوث الخسارة تقريبا.

المطلب الثاني : عقد التأمين مبادئه

غالبا ما يتقدم المؤمن له إلى المؤمن لكي يؤمن ضد خطر معين، إلا أنه قد يحصل أحيانا أن ينتقل الوكيل العام إليه ومعه تسعيرات التأمين ويعرض الشروط التي بموجبها يبرم عقد التأمين مع الشركة.و سنتطرق بالتفصيل في هذا المطلب عن عقد التأمين: مفهومه و أركانه، خصائصه وأطرافه.

الفرع الأول : تعريف عقد التأمين و أركانه

1. تعريف عقد التأمين

"هو اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد و يكون هذا التعويض عينيا أو ماليا و ذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين . (سلام، 2006، صفحة 100)

2. أركان عقد التأمين

هناك أربعة أركان يجب توافرها في عقد التأمين حتى يكون صحيحا وهم كالتالي :

1. **الخطر**: بمعنى أنه يجب وجود خطر يستوجب التأمين ضده ، وأن يحدد هذا الخطر صراحة في العقد ، وأن يكون الخطر غير مؤكد ، وأن تكون نتيجة حدوثه غير مرغوب فيها حيث يعرف الخطر على أنه "حادث محتمل الوقوع في المستقبل ولا يتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين . وتنقسم الأخطار عموما إلى :

1.1 أخطار الأشخاص: وهي تلك التي تصيب الإنسان بالضرر سواء في نفسه أو في ماله كما في حالة أخطار الوفاة أو العجز أو الشيخوخة.

2.1. أخطار الممتلكات: وهي تلك التي تصيب ممتلكات الفرد بالضرر بما يؤدي إلى تلفها أو هلاكها كما في حالة أخطار الحريق أو السرقة .

3.1. أخطار المسؤوليات: وهي تلك التي تصيب الغير ، ويكون الفرد مسئولا عنها كما في حالة أخطار السيارات أو السفن الطائرات. (عطية، 2002، صفحة 6.7)

2. قسط التأمين : يمثل قسط التأمين التزاما على المؤمن له و بالتالي فهو يدفع لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر و يوجد علاقة وثيقة بين قسط التأمين و الخطر المؤمن ضده حيث تحدد شركة التأمين على أساس الخطر المؤمن ضده بحيث إذا زاد الخطر ارتفع القسط و بالعكس مما يعني معه أن هناك علاقة بين قسط و الخطر المؤمن ضده و غالبا ما يدفع قسط التأمين بصفة دورية كل شهر أو كل سنة مثلا إلى شركة التامين و بحيث يكون مبلغه ثابتا و لذلك يسمى التأمين في هذه الحالة بالتأمين ذو القسط الثابت ، هذا و قد يدفع القسط مرة واحدة عند التعاقد و لذا يطلق عليه القسط الوحيد . (عثمان، 2004، صفحة 255)

3. مبلغ التأمين (التعويض) : يعتبر مبلغ التأمين التزاما على شركة التأمين حيث تتعهد بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمن له أو للمستفيد الذي يحدده ، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن ضده في المقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن له لهذه الشركة . (عثمان، 2004، صفحة 255)

4. المصلحة التأمينية : بمعنى أن يكون للمستأمن مصلحة تتحقق بواسطة التأمين ، و هو ما يطلق عليه " مبدأ المصلحة التأمينية " و هو مبدأ قانوني و ضروري للحفاظ على القيم السامية التي يهدف التأمين لتحقيقها ، و دونه يتحول نشاط التأمين إلى عملية مقامرة بل قد يدفع الفرد لارتكاب جريمة قتل من أجل الحصول على قيمة التعويض . (عطية، 2002، صفحة 8)

الفرع الثاني: خصائص عقد التأمين وأطرافه

1.خصائص عقد التأمين

يتميز عقد التأمين بالخصائص التالية:

- **العقد الرضائي** : و هو ذلك العقد الذي يكفي لانعقاده تراضي طرفي العقد أي العقد الذي يكون فيه إيجاب و قبول كما يجب أن يكون عقد التأمين مثبتا و بوليصة التأمين هي وسيلة لإثبات هذا العقد . (بذوري، 2009، صفحة 6)
- **العقد الاحتمالي** : بمعنى أن يكون الحادث غير محقق أو غير مؤكد الوقوع و أن يكون حادثا مستقلا أن لا يتوقف وقوعه على إرادة أحد أطرافه و يجب أن تكون الحادثة المؤمن منها غير مؤكدة الحدوث و ينصب عدم التأكد إما على

الواقعة ذاتها "ممتلكات " و إما على تاريخ وقوعها " حياة ". فالصدفة في النهاية هي التي ستحدد طرف العقد الذي يستفيد منه . (سلام، 2006، صفحة 101)

•**عقد من عقود حسن النية** : لا شك أن جميع أنواع العقود يجب أن يتوافر فيها حسن النية و لكن تزداد أهميتها في عقد التأمين ، لأن شركة التأمين غالبا ما تعتمد على بيانات المتعاقد أساسا لتكوين فكرة كاملة عن الخطر المطلوب تغطيته و يكون على المتعاقد تقديم بيانات صادقة و عدم إخفاء ما من شأنه التأثير على قرار الشركة ، و يمتد حسن النية إلى مدة سريان التأمين فيكون عليه أن يخطر الشركة بكل ما تغير من ظروف بحيث يؤدي هذا التغير إلى زيادة احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده و على ذلك فإذا كان حسن النية مطلوبا في جميع العقود فإن "منتها حسن النية " مطلوب في عقود التأمين بكافة أنواعها و مخالفة حسن النية قد يؤدي إلى سقوط حق المتعاقد في التأمين. (حاتم، 1986، صفحة 82)

• **العقد الملزم** : و هو ذلك العقد الذي ينشأ عنه التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد ، ففي عقد التأمين تنشأ التزامات متقابلة لكل من طرفيه (المؤمن و المؤمن له) حيث يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين حسب الترتيب الزمني المتفق عليه و بالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده و المثبت في العقد ، و من الجدير ذكره هنا أن المؤمن له يكون التزامه محقق و هو القسط المدفوع في حين أن التزام الطرف الآخر (المؤمن) غير محقق فهو احتمالي الوقوع ، و بالإضافة للالتزامات هذه فعلى المؤمن له أن يزود المؤمن بكافة البيانات و المعلومات عن طبيعة العملية التأمينية و التي تلزم لتقدير الخطر من حيث احتمال وقوعه و بالتالي تقدير قسط التأمين كما عليه أن يبلغ المؤمن بوقوع الخطر خلال مدة معينة متفق عليها ، و لذلك ليقوم التحقيق و التعويض . (سلام، 2006، صفحة 101)

•**عقد إذعان** : هو ذلك العقد الذي يكون فيه طرف يملي شروطه على الطرف الآخر ، أي أن المؤمن يضع شروط العقد طبقا لما يشتهيه و المؤمن له ليس له إلا قبول تلك الشروط أو الأعراض عن العقد بحيث لا قدرة له على مناقشتها أو طلب تعديلها و لذا اعتلى المشرع بحماية المؤمن له من هاته الشروط إذا كانت مجحفة (زهرة، 1985، صفحة 82)

• **عقد معاوضة** : عقد التأمين من عقود المعاوضة و هو العقد الذي يأخذ كل من طرفيه مقابلا لما أعطاه ، المؤمن له يسدد القسط و شركة التأمين تقدم الأمان بتغطية الخطر المؤمن ضده بصرف النظر عن أن المستفيد بالتأمين كان خلاف المتعاقد معه لأن العلاقة بينهما علاقة خارجية عن العقد لا تؤثر على خاصية المعاوضة هذه . (بذوري، 2009، صفحة 87)

الفرع الثاني : أطراف عقد التأمين

يتم عقد التأمين بين المستأمن و المؤمن و هما اللذان تنصرف إليهما في الأصل الحقوق و الالتزامات الناشئة عنها و لكن هذا العقد يتميز بتعدد الأطراف الذين لهم صلة بعقد التأمين، و أطراف عقد التأمين هم: (السعود، 2009، الصفحات 145-149)

1. **طالب التأمين:** و هو الشخص الذي يطلب الأمان لنفسه فيكون في هذه الحالة مستأمنا و مؤمنا في نفس الوقت ضد الأخطار التي قد تصيبه في شخصه أو ماله و هذا يأخذ أحد الأشكال التالية:

- **المستأمن أو المستفيد:** في غالب الأحيان يتعاقد مع شركة التأمين بهدف طلب الأمان لنفسه من خطر يهدده.
- **المؤمن على الحياة:** باعتباره شخص ثالث بالإضافة إلى المستأمن و المستفيد و هو الشخص الذي يتعلق الخطر المؤمن بحياته أو موته و هذا قد يكون المستأمن نفسه.

2. **المؤمن** : هو الشخص الذي يتخذ ببيعه لضمان و تأمين المخاطر مهنة له و عادة ما يتخذ شركات المساهمة لها شخصية قانونية مستقلة ، تقوم بتجميع الأقساط من المستأمنين معها و تتحمل عنهم ما يحيط بأحدهم من مخاطر .

3. **وسطاء التأمين** : تتسع سلطات وسطاء التأمين و تضيق وفقا لما تخوله لهم شركات التأمين من واجبات فقد يكون بأحد الصفات التالية :

- الوكيل المفوض : هو من تخول له الشركة سلطة إبرام العقود نيابة عنها ، بالإضافة إلى أن له صلاحيات تعديل شروط الوثيقة و مدة العقد و قبض الأقساط و تسوية التعويضات .
- المندوب : و تكون سلطته أضيق من الوكيل المفوض ، و ذلك بسبب عدم استطاعته إبرام عقد التأمين وفقا للشروط المطبوعة دون تعديل .
- الوكيل غير المفوض : حيث يقتصر دوره على التوسط في إبرام العقود إذا أن مهمة الوسيط هي البحث عن عملاء يتعاقدون مع شركة التأمين نيابة عنها

الفرع الثالث : مبادئ التأمين

لنشاط التأمين العديد من المبادئ ، ويقصد بالمبادئ تلك القواعد الخاصة التي تنظم العلاقات القانونية التي تنشأ بين المؤمن له و مؤسسة التأمين والتي ينظمها عقد التأمين ، وتقسم هذه المبادئ إلى مبادئ قانونية و أخرى فنية نعرضها كالآتي :

.1**المبادئ القانونية** : وتتمثل في :

1.1. مبدأ منتهى حسن النية : يقوم هذا المبدأ على أساس أنه يجب على طالب التأمين أن يقدم إلى شركة التأمين كافة المعلومات و البيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر أو الشيء المعرض للخطر (الشيء موضوع التأمين) والظروف المحيطة به، كما يجب على شركة التأمين ألا تخفي عن طالب التأمين (المؤمن له) أي معلومات جوهرية عن العقد وشروطه و الأخطار المستثناة ويقصد بالبيانات أو الحقائق أو المعلومات هي تلك البيانات التي تؤثر على قرار شركة التأمين من حيث قبولها التأمين أو رفضها أو يؤثر في تقديرها القيمة قسط التأمين الواجب دفعه. (بكر، 2009، صفحة 135.136)

2.1. مبدأ المصلحة التأمينية : وهي الحق القانوني في التأمين على الشيء موضع التأمين ، ويعتبر هذا الميدأ من أهم المبادئ اللازمة لإبرام عقد التأمين وهو توافر المصلحة التأمينية من جانب المؤمن في الشيء المؤمن عليه ، وتعني المصلحة هنا وجود علاقة بين الشخص والشيء المؤمن عليه وتتأثر هذه العلاقة عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها مما يؤدي في النهاية إلى إلحاق الضرر بهذا الشخص ولكي تكون للمؤمن مصلحة تأمينية في الشيء المؤمن عليه يجب أن يكون في بقائه منفعة تعود عليه وفي فنائه ضرر يلحق به ، وبالتالي فملكية الشيء هي قيمة بينما مقياس المصلحة التأمينية هي الفائدة أو المنفعة الناشئة عن هذا الشيء. (جعفر، 2007، صفحة 314)

3.1. مبدأ المشاركة : نقصد بهذا المبدأ أنه إذا قام المؤمن بالتأمين لدى أكثر من شركة تأمين على نفس الشيء ومن نفس الخطر وخلال نفس المدة ، فإن المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك جميع شركات التأمين في دفع قيمة التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين . بمعنى أن هذا المبدأ ينص على أنه إذا تعددت الوثائق التي تؤمن على نفس الشيء من الخطر وكانت المصلحة التأمينية واحدة فيها و كانت جميعها سارية المفعول وقت تحقق الخطر فإنه سيتم اقتسام التعويض المستحق للمؤمن له والواجب دفعه بين شركة التأمين المصدرة لهذه الوثائق على أساس نسبة مبلغ التأمين لدى كل منها . ينطبق مبدأ المشاركة على عقود التأمين العامة فقط

ولا يسري هذا المبدأ على تأمينات الحياة والأشخاص ويهدف هذا المبدأ إلى منع حصول المؤمن له على تعويض يزيد عن قيمة الخسارة الفعلية و وقت وقوع الحادث عن طريق التأمين لدى أكثر من شركة تأمين (بكر ع.، 2010، صفحة 149.150)

4.1. مبدأ التعويض : يقوم هذا المبدأ على أساس أنه لا يجوز إطلاقا أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسارة الفعلية ، ولا يتعدى بأي حال من الأحوال حدود مبلغ التأمين أو قيمة الشيء موضوع التأمين أي أن هذا المبدأ يهدف إلى منع المؤمن له من تحقيق أي ربح من جراء تحقق الخطر و إنما يجب إعادة المؤمن له إلى نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة ، وبالتالي لا يتعمد هذا الأخير تحقق الخطر . (ابراهيم ا.، 2006، صفحة 66)

5.1. مبدأ الحلول في الحقوق : يدعم هذا المبدأ مبدأ التعويض ، ويعني هذا المبدأ أن المؤمن يمكنه أن يحل محل المؤمن له من أجل المطالبة بالتعويض من الشخص الثالث عن الخسارة التي يغطيها التأمين ، لذلك يكون للمؤمن الحق في استرداد أي مدفوعات خسارة قد تم دفعها للمؤمن له من الطرف الثالث المهمل ، وحتى لا يحصل المؤمن له على تعويض مزدوج من شركة التأمين المؤمن ومن الغير المتسبب في الخسارة ، فإن مبدأ الحلول يقضي بأن يحصل المؤمن له على التعويض من المؤمن مقابل أن يحل هذا الأخير محله في الرجوع إلى الغير . (ريجدا، 2006، صفحة 154)

6.1. مبدأ السبب القريب: يقضي هذا المبدأ بأنه لا يؤخذ إلا بالسبب القريب في وقوع الخطر المؤمن ضده، هذا يعني أن التعويض لا يستحق إلا إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب المباشر في وقوع الخطر، و يتوقع بالطبع أن تحدث نزاعات في بعض الحالات بشأن مدى اعتبار الخطر المؤمن ضده هو السبب في حدوث الضرر غير أن ما ينبغي التأكيد عليه هو أنه إذا كانت أسباب الخطر لا يغطيها التأمين فإنه لا محل الحصول المؤمن له على تعويض. (بذوري، 2009، صفحة 412)

2- المبادئ الفنية :

1.2. مبدأ الأخطار الخاصة : ويفضل أن يكون الخطر مركزا ، بمعنى أنه يجب ألا يكون من النوع الذي يصيب عدد كبير من وحدات الخطر في آن واحد ، وذلك مثل أخطار الزلازل و البراكين و الصواعق و الحروب والشغب

والاضطرابات ومثل هذه الأخطار يمكن التأمين عليها و لكن عن طريق مجموعة من المؤمنين أو ما يسمى بالمشاركة في التأمين و أن تقوم بإعادة التأمين لدى مؤسسات تأمين مباشر أخرى أو مؤسسات متخصصة في إعادة التأمين . (البلقاني، 2004، صفحة 154.155)

2.2. مبدأ إمكانية إثبات وقوع الخسارة : يقصد بهذا المبدأ سهولة تحديد وقت و مكان الخسارة أي أن يكون الخطر المؤمن منه سهل من حيث إمكانية إثبات وجوده ولذلك تنص جميع عقود التأمين على تحديد دقيق لمدة التغطية وهي المدة التي تلتزم مؤسسة التأمين بدفع التعويض للمؤمن له عن قيمة الخسارة في حالة وقوع الخطر خلالها ، كما ينص عقد التأمين على أن يتم إثبات وقوع الحادث في محضر رسمي بواسطة مؤسسة التأمين الإثبات الخسائر و أسبابها كما ينص عقد التأمين على سرعة إبلاغ مؤسسة التأمين بالحادث .

3.2. مبدأ الخسارة المالية : ويقضي هذا المبدأ أن التأمين لا يهتم إلا بالخسارة المادية أما الخسائر المعنوية فلا يهتم بها وحيث أن عقد التأمين من عقود العوض المالي يشترط لاستحقاق التعويض حدوث ضرر ، وأن هذا الضرر يمكن تقديره و تقويمه ماليا حيث أن مجموع الأقساط التي تدفعها المؤسسة التأمين تعادل مجموع الأقساط الصافية التي يحصل عليها المؤمن لهم . (البلقاني، 2004، صفحة 137)

4.2. توافر قانون الأعداد الكبيرة : ويقتضي هذا الشرط بوجوب توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر ، وذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة والذي من خلاله يمكن تقريب النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة ،أي يكون التنبؤ بالخسائر المالية المتوقعة دقيقا و من ثم يكون القسط المحسوب موضوعي و على أساس علمي سليم .

المطلب الثالث: إعادة التأمين

في بعض الحالات نجد أن شركة التأمين تقبل الأخطار المركزة و ذلك لتتجنب انهيار شركة التأمين و أحيانا للإفلاس إذا ما تتحقق الخطر المؤمن منه ، ويقبولها للأخطار المركزة تحتفظ لنفسها بالقدر الذي يتناسب مع قدرتها المالية وتؤمن على الجزء الآخر لدى شركات تأمين أخرى و بالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين وتسمى هذه العملية بإعادة التأمين ، وعليه سنتناول في هذا المطلب تعريف إعادة التأمين و وظائفه، أسبابه و أنواعه و أهميته و العناصر الأساسية لهذه العملية.

الفرع الأول : تعريف إعادة التأمين و وظائفه

1. تعريف إعادة التأمين

تعرف عملية إعادة التأمين بأنها: "اتفاق بين المؤمن المباشر و معيد التأمين بمقتضاه يتعهد التأمين بأن جزءا من التزام المؤمن المباشر والذي يتمثل في التعويض ، على أن يقوم المؤمن المباشر بدفع جزء من يتحمل القسط إلى معيد التأمين ، ويسمى هذا الجزء من القسط ، بقسط إعادة التأمين ، وعلى ذلك نجد أن المؤمن له في عقد التأمين المباشر لا شأن له إطلاقا بعقد إعادة التأمين فهو ليس طرفا فيه أي أن عملية إعادة التأمين لا تخلي المؤمن المباشر من المسؤولية الكاملة قبل المؤمن له الأصلي". (ابراهيم ا.، 2006، صفحة 391)

و تعرف أيضا بأنها: تحويل جزء من أو كل الأعمال التأمينية المبرمة أساسا عن طريق مؤمن معين إلى مؤمن آخر، ويطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة ، و يطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين، ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ، ويعرف مبلغ التأمين الذي تم إستناده إلى معيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه ، ويمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر، وتعرف هذه العملية بإعادة التأمين". وكذا هي اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من العمليات التأمينية التي تحصل عليها وذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر المؤمن منه في صورة حادث، في حين تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة الأخرى وهو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين، وهذا الاتفاق قد يكون اتفاق مسبق للعمليات التأمينية أو اتفاق فوري حسب العملية التأمينية. (ريجدا، 2006، صفحة 809)

2. وظائف إعادة التأمين

لإعادة التأمين وظائف أساسية متعددة تتمثل في: (ابراهيم ا.، 2006، صفحة 393)

• تفتيت الأخطار المركزة، وبذلك تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار.

• تشجيع إعادة تأمين المؤمنين على زيادة قدرتهم الإستعابية وذلك بقبول الاكتتاب في عمليات كثيرة ، مهما كانت مسؤوليتها ، لأن المؤمن المباشر يعلم مقدما أن في إمكانه الاحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات تتلاءم مع قدرته المالية و إعادة تأمين ما يزيد عن قدرته المالية المشار إليها .

• تؤدي إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات ، بما تبذله شركات إعادة التأمين المتخصصة الكبرى من جهد لتطوير هذه الصناعة، بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشرة بالخبرة الفنية والإدارية التي تحتاج إليها لدراسة و فحص العمليات الجديدة المركزة قبل الاكتتاب فيها ، بالإضافة إلى وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعمليات إعادة التأمين خاصة في إعادة التأمين بالاتفاقيات له أثر كبير في تحقيق هذه الوظيفة.

•تساعد إعادة التأمين من الناحية التمويلية (المؤمن المباشر ومعيد التأمين) عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينهما بالصورة والعملة المناسبة المتفق عليها و ذات أهمية بالغة لأطراف التعاقد هنا.

الفرع الثاني : أنواع إعادة التأمين و أهميته

1. أنواع إعادة التأمين

يوجد نوعان وهما : (ريجدا، 2006، صفحة 813.814)

1.1 طريقة الإسناد الاختيارية: هي إحدى طرق إعادة التأمين، وبموجب هذه الاتفاقية، يتم إسناد كل عملية على حدا، وتستخدم هذه الطريقة عندما تتلقى الشركة المسند طلب تأمين بمبلغ التأمين يتعدى حد احتفاظ الشركة، وقبل إصدار الوثيقة يبحث المؤمن الأصلي عن إعادة التأمين، ويتصل بمعيدي تأمين عديدين ، ولا يوجد لدى المؤمن الأصلي إلزام على إسناد التأمين ، وكذلك لا يوجد لدي معيد التأمين أي إلزام على قبول التأمين، ولكن إذا تم إيجاد معيد التأمين الذي يرغب في قبول التأمين ، فيمكن عندئذ أن يدخل كل من المؤمن الأصلي والمؤمن المعيد في العقد القانوني، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة عندما يكون مبلغ التأمين المستحق كبيرا وقبل قبول طلب التأمين يحدد المؤمن الأصلي ما إذا كان تم الحصول على معيد التأمين أم لا فإذا تم ذلك يمكن قبول وكتابة الوثيقة. (بكر ع.، 2009، صفحة 258.259)

2.1. الطريقة الاتفاقية: وتعني أنه يوجد لدى المؤمن الأصلي اتفاق لإسناد التأمين المعيد التأمين ، كذلك يوجد لدي معيد التأمين اتفاق على أن يقبل كل الأعمال المسندة إليه ، ويتم إعادة تأمين كل الأعمال التي تقع في إطار الاتفاقية وذلك وفقا لشروط الاتفاقية، وتقدم هذه الطريقة مزايا عديدة للمؤمن الأصلي، فهي طريقة إعادة تأمين تلقائية ولا تنطوي على عدم تأكد أو تأخير، وهي طريقة اقتصادية نظرا لأنها لا تحتاج إلى البحث عن إعادة التأمين قبل إصدار الوثيقة .

2. أهمية إعادة التأمين

إن العملية إعادة التأمين دور و أهمية بالغة سواء على مستوى صناعة التأمين بتوفير التأمين للمنشئات الضخمة التي لا تستطيع شركات التأمين أن توفر ها بسبب الملاءة المالية ، أو على مستوى الاقتصاد الوطني ونوضحها كالتالي :

- التقليل من حجم الأخطار المركزة ، وبذلك تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار.
- تشجيع إعادة المؤمنين على زيادة قدرتهم الاستيعابية و ذلك بقبول الاكتتاب في عمليات كثيرة ، مهما كانت مسؤولياتهم، لأن المؤمن المباشر يعلم مقدما أنه بإمكانه الاحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات التي تتلاءم مع مقدرته المالية و إعادة التأمين ما يزيد عن قدرته المالية المشار إليها .
- تساعد إعادة التأمين من الناحية التمويلية، المؤمن المباشر و معيد التأمين على تحويل الأقساط والتعويضات بينهما بصورة و العملة المناسبة المتفق عليها ذات أهمية بالغة الأطراف التعاقد هنا .
- تؤدى إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدل المصروفات ،بما تبذله شركات إعادة التأمين المتخصصة الكبرى من جهد لتطوير هذه الصناعة ، بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشر بالخبرة الفنية والإدارية التي تحتاج إليها لدراسة وفحص العمليات الجديدة المركزة قبل الاكتتاب فيها ، بالإضافة إلى أن وجود حق المراقبة و التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر بعملات إعادة التأمين بالاتفاقيات له أثر كبير في تحقيق هذه الوظيفة.
- تفادي خسائر الاقتصاد القومي من خلال إعادة التأمين خارج الوطن ، وكسر احتكارها من طرف شركات عالمية.

الفرع الثالث : العناصر الأساسية لعملية إعادة التأمين

تتمثل في ما يلي: (سلام، 2006، صفحة 170.171)

- المؤمن المباشر: وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين و بالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.
- معيد التأمين: الهيئة التي تقبل أعمال إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
- المبلغ المعاد تأمينه : وهو المبلغ الذي يتنازل عنه المؤمن الأصلي إلى هيئة إعادة التأمين.
- المبلغ المحتفظ به: و هو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعه عند وقوع الخطر و المبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.
- عمولة إعادة التأمين: وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.
- عقد إعادة التأمين وهو الاتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التامين

يهدف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير مجموعة من المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار من طرف العديد من مستخدمي التقارير المالية، ولا يختلف النظام المحاسبي الحالي في مؤسسات التأمين عن الأنظمة المحاسالنظام بية

الأخرى بحيث تعتمد على مجموعة مستندية وأخرى دفترية وتتمثل في الدفاتر و الإجراءات والوسائل التي تستعمل في التسجيل المحاسبي والبيانات المالية.

المطلب الأول: خصائص النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

يتميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي: (عطية، 2002، الصفحات 18-20)

– تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالقروض طويلة و قصيرة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية.

– يمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق، و إنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين ، بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة .

– التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة و المستقبلية.

–لا يمكن لشركات التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، ويرجع ذلك السببين:

1. إن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.

2. إن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.

– يرتبط أيضا بالخاصية السابقة إن طبيعة عمل مؤسسات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء أجالها, وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديديها في فترات لا تتفق و الفترة المالية للمؤسسة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل و أخرى مدفوعة مقدما و مبالغ ضخمة، مما يمكن القول معه إن طبيعة نشاط مؤسسات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود

القوائم المالية الخاصة بالمستحقات و المقدمات و ما يترتب عليها من مسئوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

– معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعهما المختلفة و هما: تأمينات الحياة و تكوين رؤوس الأموال، و تأمينات الممتلكات و المسئوليات، نظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل منهما، و لأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة و حسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدا بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة

.

المطلب الثاني: وظائف المحاسبة في شركات التأمين

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي يمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار العمولات،إعادة التأمين المخصصات ، الاستثمارات ، التعويضات و الاستردادات و مصروف أخرى...

حيث تقوم المحاسبة في شركات التأمين بالوظائف التالية:

1- إجراء مزج بين المفاهيم المحاسبية و المفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني.

2. قياس وتحليل وتسجيل الأحداث العمليات المالية المتعلقة بالنشاط التأميني في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسللها الزمني. (طعيمة، 2002، صفحة 75)

3. تبيان المعالجة المحاسبة الدقيقة و التوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين, مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات و النواتج الختامية شركات التأمين.

الشكل رقم (01): وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

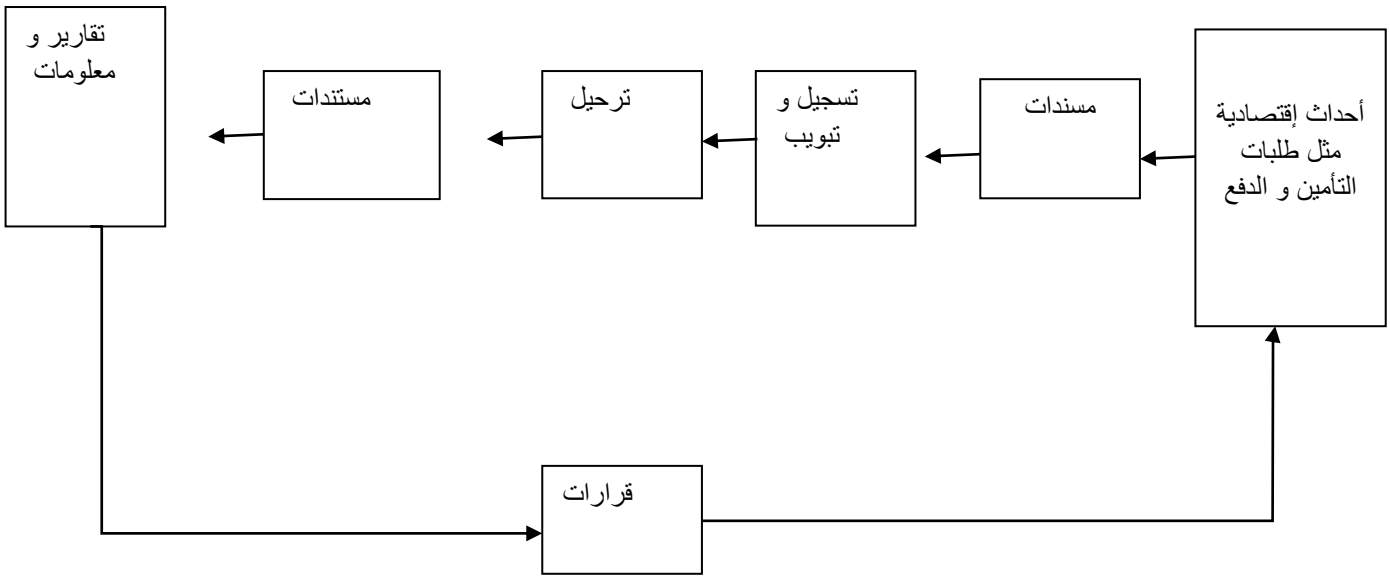

المطلب الثالث: مدونة الحسابات الشركات التأمين و القوائم المالية الخاصة بها

الفرع الأول : مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

كل شركات التأمين و إعادة التأمين ملزمة باحترام مدونة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا أنه يمكنها إضافة حسابات فرعية تتناسب و عملياتها المحاسبية و فيما يلي عرض مختصر لحسابات شركات التأمين: (financecs, 2011, p. 9)

❖ **عرض مختصر للحسابات المميزة**

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

الحسابات (10،11،12،13،15،16،17،18) هي نفسها في مخطط المحاسبي العام.

ح/14 مؤونات تقنية

ح/ 140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين و اعادة التأمين)

ح/ 141مؤونات مكملة اجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في التقنية)

ح/ 142 مؤونات الأخطاء و الكوارث (تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).

ح/ 19ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين

ح/ 190 كيانات ذات صلة

ح/ 191 كيانات مساهمة

ح/ 192 كيانات أخرى

الصنف الثاني :حساب الأصول الثابتة : وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام

الصنف الثالث : حسابات المؤونات و الديون التقنية للتأمين

ح/30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة التأمين على الأضرار"

ح/ 31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة التأمين على الأضرار"

ح/32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشخاص

.

ح/ 33 مؤونات على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص."

ح/ 38 حصة التأمين الاقتراني المسندة.

ح/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة.

الصنف الرابع: حسابات الغير

ح/ 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين و إعادة التأمين المشترك

ح/ 41 المؤمنون، وسطاء التأمين و الحسابات الملحقة الحسابات (42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام

الصنف الخامس: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

الصنف السادس : حسابات الأعداء

ح/ 60 فوائد (مطالبات) على الكوارث و النكبات

الحسابات (61، 62، 63،64،65،66،67،68،69) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام

الصنف السابع : حسابات المنتجات

ح/70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)

ح/71 الاشتراكات المؤجلة

ح/72 عمولات اعادة التأمين الحسابات (74، 75، 76، 77، 78، 79) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام

❖ مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم (01).

الفرع الثاني : القوائم المالية لشركات التأمين

تعتبر القوائم المالية صورة صادقة وفعالة بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، وبما أن شركات التأمين تقوم بعمليات يومية متعددة، وجب تنظيم هاته العمليات في وثائق إثبات للعودة إليها وقت الحاجة ، وكان لزاما على مصلحة المحاسبة إعداد حسابات ختامية كجدول حسابات النتائج وجدول الميزانية و إعداد باقي الجداول الملحقة وذلك بعد انتهاء الدورة المحاسبية لها ومن خلال هذا تعرض نماذج عامة لأهم القوائم المالية في شركات التأمين والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

1. الميزانية المالية (قائمة المركز المالي) .

1.1 مضمون الميزانية: وتتضمن الميزانية المالية لشركات التأمين شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة. (محمود، 2006، صفحة 207)

ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية الشركات التأمين و إعادة التأمين.

2.1. العرض و الإفصاح في الميزانية

يتم العرض و الإفصاح في الميزانية كالتالي :

– يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول و الالتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.

– يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنه بالميزانية.

– بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

– يتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة. (محمود، 2006، صفحة 219)

3.1 شكل جدول الميزانية المالية: أنظر الملحق رقم (02)

2. جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1.2 مفهوم جدول حسابات النتائج: وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة. يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول و الالتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني، في هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة، وذلك على النحو التالي:

– الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات.

– الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة و أرصدة العملات الأجنبية.

و تعد جميع عناصر الدخل و الإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق. كما يجب على الشركة من التي شأنها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبة اللازمة، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية. (منور، 2010، الصفحات 17-18)

2.2. شكل جدول حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم (03)

3. جدول تدفقات الخزينة

1.3. أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة: يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاك والاستهلاك.

2.3 .أهمية جدول تدفقات الخزينة: يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء ،كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على:

تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

– مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات.

– معرفة التغيرات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة.

–الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا، ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين إلى تحليل تدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الأسهم.

وبالرغم من أنهم ينظرون إلى تدفقات الخزينة على أنها أداة هامة مكملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي. (طعمية، صفحة 291)

3.3. شكل جدول تدفقات الخزينة: أنظر الملحق رقم (04)

4. جدول تغيير الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية)

يشترط المعيار (1) أن تقدم المؤسسة في جدول تغير الأموال الخاصة ما يلي:

بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) :

-السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة، وكل بند من الدخل الشامل الأخر.

-كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات، مبالغ الحصص المعترف بها كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة. (محمد، 2010، صفحة 78)

و يمكن عرض أهم العناصر المكونة لجدول تغير الأموال الخاصة في الملحق رقم (05)

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التأمينية

تعتبر المعالجة المحاسبية للعمليات التأمينية أهم عنصر لدى شركة التأمين و إعادة التأمينSAA المتمثلة في الإنتاج ، القبض و التحويلات النقدية و كذا المعالجة المحاسبية العمليات التسوية ، الحوادث و التسديد و التي سيتم ذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج، القبض و التحويلات النقدية

الفرع الأول : الإنتاج

النظام المحاسبي المالي خصص ح/700 للتأمينات الإنتاج و يسجل فيه الأقساط المكتتبة مع المؤمن الهم نظير تغطية الأخطار متوقعة ويتفرع هذا الحساب إلى:

ح/700111 تأمين على السيارات.

ح/700212 تأمين على أخطار متعددة (سرقة ، حريق.(...

ح/700313تأمين على النقل.

ح/700414 تأمين على الأشخاص.

و يكون التسجيل المحاسبي عند إبرام عقد التأمين كالتالي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
411		من ح/ عملاء المؤمن لهم	YYY	
	700	إلى ح/تأمين على ..		XXX
	703	إلى ح/ أقساط مقبولة		XXX
	445	إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة		XXX
	443	إلى ح/صندوق الخاص بالتعويضات		XXX
	442	إلى ح/ الطوابع		XXX
		إبرام عقد تأمين على		

ثانيا: القبض (التحصيل)

بعد تحرير العقد يقوم الزبون بدفع القسط الإجمالي للتأمين حيث يتم تسجيلها محاسبيا في يومية القبض و يمكن أن تأخذ عملية التسديد أحد الأشكال التالية:

1- التسديد نقدا

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
53		من ح/ صندوق	YYY	
	411	إلى ح/العملاء ..		XXX
		تسديد قيمة العقد نقدا		

2-التسديد بشيك :

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
5112		من ح/ شيكات للتحصيل	YYY	
	411	إلى ح/العملاء ..		XXX
		تسديد قيمة العقد نقدا		

3- التحويلات النقدية :

تتمثل في قيام أمين الصندوق بإيداع جميع المبالغ الموجودة في الصندوق إلى الحساب البنكي يوميا و تكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية كما يلي :

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
5810		من ح/ تحويلات مالية	YYY	

	53	إلى ح/صندوق .. سحب مبلغ من الصندوق لإيداعه في حساب البنك		XXX
512		من ح/البنك	XXX	
	5810	إلى ح/تحويلات مالية إيداع المبلغ المسحوب في البنك		XXX

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث و التسديد

الفرع الأول: إثبات مبلغ التعويض

بعد الإطلاع على خلفيات الحادث و كذا جميع الضمانات الممنوحة للمؤمن له و بعد الحصول على تقرير الخبير يتم تحديد مبلغ التعويض أي المبلغ الواجب دفعه للمؤمن له و يكون التسجيل المحاسبي هنا كالتالي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
600xxx		من ح/ أداءات و تعويضات واجبة الدفع	YYY	
	306xxx	إلى ح/مؤونة تسوية التعويض		XXX
		على ..		
		قيد إثبات مبلغ التعويض		

الفرع الثاني: التسديد أو التعويض

بعد أن يتأكد المحاسب من وجود رصيد كافي يسمح بتغطية قيمة التعويض يتم تحرير الشيك للمؤمن له و تسجل محاسبيا كالآتي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
306xxx		من ح/مؤونة تسوية التعويض على	YYY	
	51221	إلى ح/البنك ..		XXX
		تسديد قيمة التعويض بشيك		

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية العمليات التسوية (حق الطابع ، FGA، أتعاب الخبير)

الفرع الأول: حق الطابع

تتم تسوية حق الطابع بدفع المبلغ المستحق لدى مصلحة الضرائب، أما الوثيقة المعتمد عليها في التسجيل هي الأمر بالتسديد إلى قباضة الضرائب ممضي من طرف مدير الوكالة و رئيس مصلحة المالية و المحاسبة و تسجل محاسبا كالتالي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
4427		من ح/ حق طابع التسجيل	YYY	
	512	إلى ح/بنك ..		XXX
		تسديد حق الطابع		

الفرع الثاني : الصندوق الخاص بالتعويضاتFGA

تتم تسوية هذا الدين مباشرة من طرف الوكالة إلى خزينة الولاية بواسطة شيك بنكي، أما الوثيقة المعتمد عليها في التسجيل في الأمر بالتسديد إلى صندوق خاص بالتعويضات ممضي من طرف مدير الوكالة و رئيس مصلحة المالية و المحاسبة و تسجل محاسبيا كالتالي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
443		من ح/ الصندوق الخاص بالتعويضات	YYY	
	512	إلى ح/بنك ..		XXX
		تسديد بشيك		

الفرع الثالث: تسوية أتعاب الخبير

تقوم الوكالة بتسديد أتعاب الخبير عن طريق شيك بنكي، و هذا مقابل الخبرة التي يكون قد قام بها لصالح الوكالة، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

ر ح م	ر ح د	البيان	م م	م د
		التاريخ		
6006xxx		من ح/ أداءات و تعويضات واجبة الدفع	YYY	
44536		ح/ الرسم على القيمة المضافة	YYY	
	512	إلى ح/بنك..		XXX
		تسديد أتعاب الخبير بشيك		

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا و دراستنا لهذا الفصل و ما جاء في مباحثه و مطالبه، توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي خطوة هامة قامت بها الهيئات و المنظمات المهنية، حيث عرف على أنه مجموعة من الطرق و الوسائل اللازمة لتسجيل العمليات المالية التي تحصل في الوحدة الاقتصادية في شكل نقدي ثم تبويب العمليات و بعدها يتم تلخيصها في شكل تقارير مالية كما هو الحال لدى شركة التأمين و إعادة التأمين الاعتبار أهمية النظام المحاسبي المالي في محاسبتها فهو يقوم بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تم تناول أهم الحسابات المتداولة في شركات التأمينية، و من خلال تناولنا للقوائم المالية و مدونة الحسابات التي تخص شركات التأمين تم معرفة أسس العمليات التأمينية و الاختلافات الموجودة بينها وبين المؤسسات الأخرى.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، و ذلك من خلال وصف منهج الدراسة و أفراد مجتمع الدراسة و عينتها، و كذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها، و صدقها و ثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي تتضمن في تقنين أدوات الدراسة و تطبيقها، و أخيرا المعالجات الإحصائية التي إعتمد عليها الباحث في إختبار تحليل فرضيات الدراسة.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية أرتأيت إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الاول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني : تحليل فقرات الإستبيان واختبار الفرضيات.

المبحث الاول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

يتناول هذا المبحث عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة البحث، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الاول : التحليل الوصفي لعينة الدراسة .

لما كان هدف الدراسة هو التعريف على واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين و ذلك بالتطبيق على بعض المؤسسات الاقتصادية و الجامعة، قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق و المعلومات عنها و من ثم تحليلها للوصول إلى النتائج و التوصيات .

أولا : مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

1- مصادر البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية في الكتب والمذكرات، والملتقيات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمجلات العلمية.

2- مصادر البيانات الأولية: وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي "spss v20"

ثانيا- مجتمع و عينة الدراسة

استند في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية، وقدرة الحكم على واقع التأمين وفق النظام المحاسبي في الجزائر و تقليل من حالة عدم التأكد، و قد شمل مجتمع الدراسة عينة من ممارسي لمهنة المحاسبة في شركات التأمين، ومن أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة و التدقيق ، وقد تم توزيع اسبيان الدراسة على العينة لتمثل مجتمع الدراسة، كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 40 استبيان، بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم تقرر الإبقاء على 30 إسبيان من مجموع الاسبيانات لتمثل عينة

الدراسة، بعدما قمنا بإقصاء الاسبيانات المقدرة بـ: 10 إستبعدت كلها لعدم الإجابة عليها.

جدول رقم (2– 1) : الإحصائيات الخاصة بإستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاسبيانات المعلن عنها	40	%100
الاسبيانات الملغاة	10	%25
الاستبيانات الصالحة	30	%75

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان

المطلب الثاني : خصائص و سمات عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم عرض خصائص و سمات عينة الدراسة .

أولا : المعلومات الشخصية

1- العمر : يبين الجدول رقم (2-2) أن 56.7% من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم من 30 سنة إلى 39 سنة و 33.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أقل من 30 سنة، و 6.7 %من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أكثر من 50 سنة و 3.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين 40 و 50 سنة .

جدول رقم (2-2) : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية :

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
السن	أقل من 30 سنة	10	33.3
	من 30 إلى 39 سنة	17	56.7
	من 40 إلى 50 سنة	1	3.3
	أكثر من 50 سنة	2	6.7
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

الشكل رقم (2-1) :توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية .

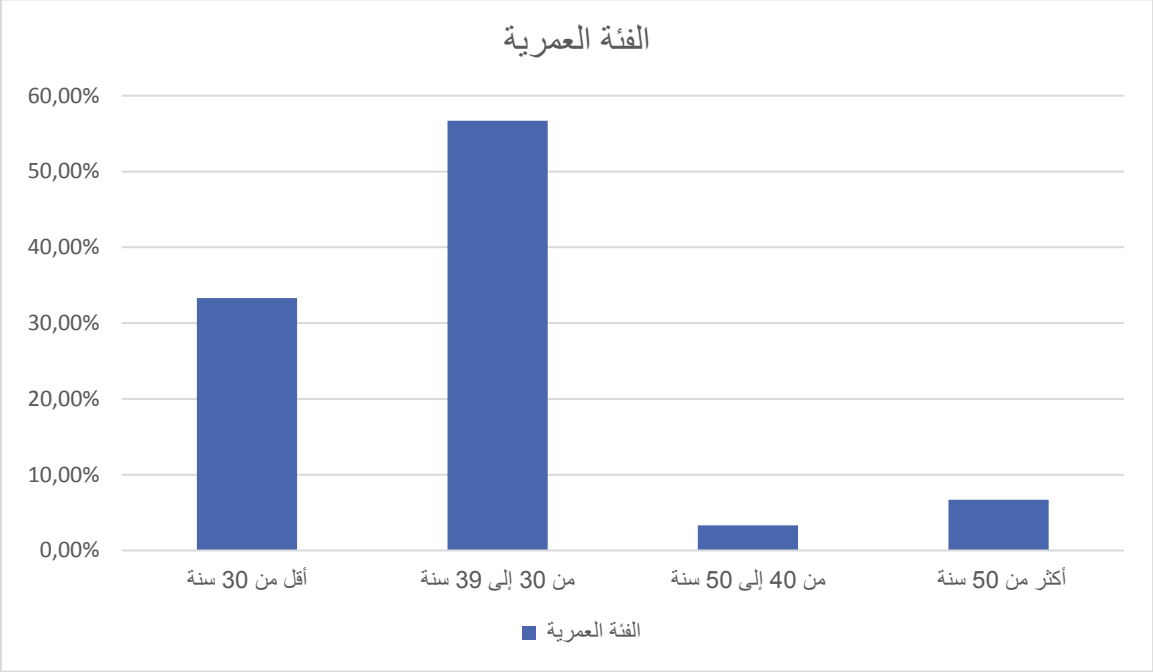

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20"

2- المؤهل العلمي :يبين لنا الجدول رقم (2-3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي، يلاحظ من الجدول السابق الذي يوضع توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي، نجد أن الحاملين لشهادات ليسانس هي 40% من عينة الدراسة، أما بالنسبة للأفراد الحاملين شهادة ماجيستير فقد بلغت النسبة 36.7 % من عينة الدراسة، أما الأفراد المتحصلين على شهادة دكتوراه بلغت نسبتهم 23.3% في حين أن الأفراد الذين لديهم شهادة ماستر فهي منعدمة، و النسب المتحصل عليها تعد مؤشرا إيجابيا على الفهم الكافي لأسئلة الإستبيان بشكل جيد والشكل (3-3) يوضح ذلك.

جدول رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل الاكاديمي	ليسانس	12	40

	ماستر	0	0
	ماجيستر	11	36.7
	دكتوراه	7	23.3
	أخرى	0	0
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الاكاديمي .

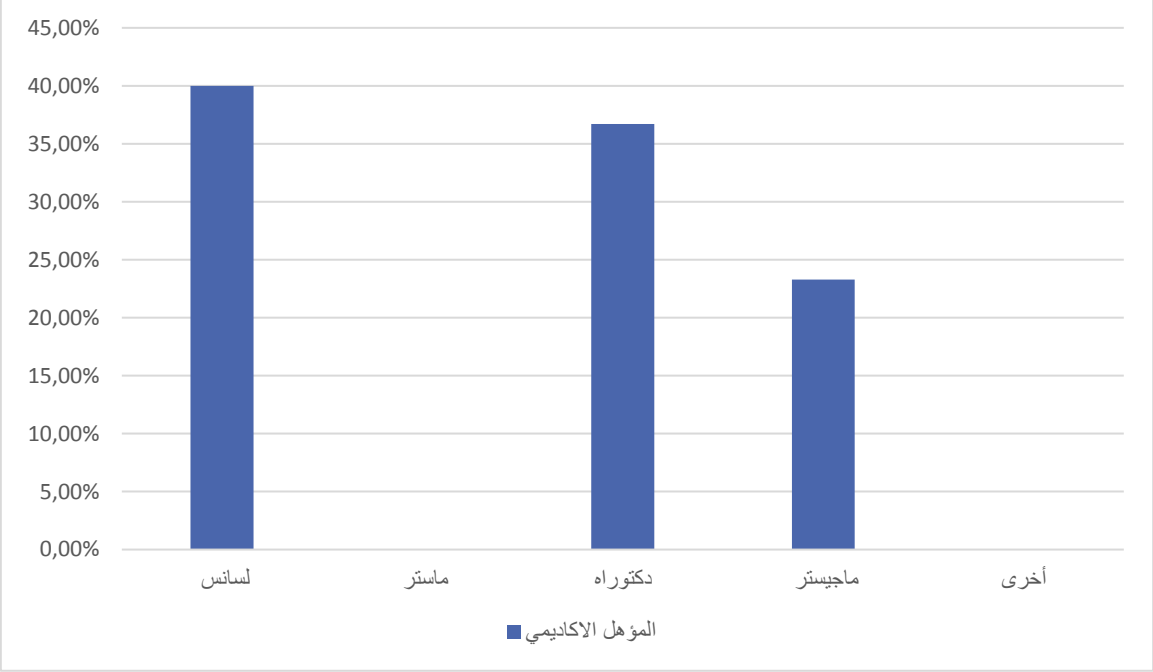

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

3-سنوات الخبرة المهنية : يبين الجدول رقم (2-4) أن عينة الدراسة كانت على مستوى خبرة عالية حيث تبين أن نسبة 43.3% من أفراد العينة خبرتهم تقل عن 5 سنوات، و 30% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 9 سنوات، و 20% من العينة بلغت سنوا الخبرة لديهم من 10 إلى 14 سنة، و 6.7% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة.

جدول رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	43.3
	من 5 إلى 9 سنوات	9	30
	من 10 إلى 14 سنة	6	20
	أكثر من 15 سنة	2	6.7
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

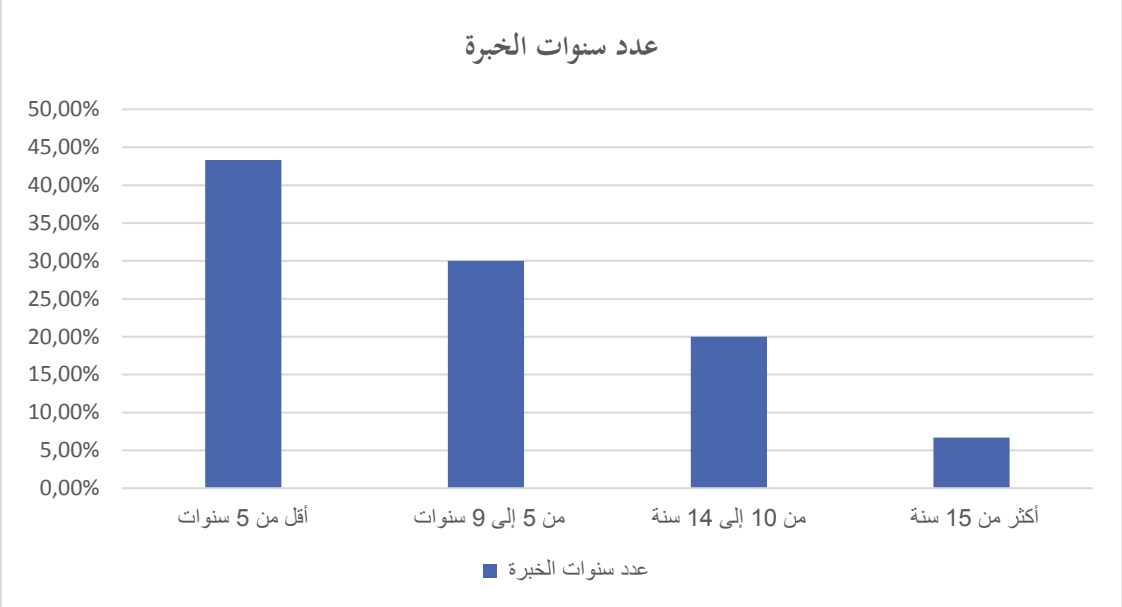

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

4- المسمى الوظيفي : يبين الجدول رقم (2-5) أن 33.33% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "محاسب رئيسي في مصلحة التأمين" و 26.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " أستاذ جامعي" ، و 20% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مساعد محاسب" و 20% من عينة الدراسة لهم مدقق رئيسي.

جدول رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
المؤهل الاكاديمي	أستاذ جامعي	8	26.7
	محاسب رئيسي في مصلحة التأمين	10	33.3
	مساعد محاسب	6	20
	إطار مالي	6	20
المجموع		30	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل رقم (2-4 توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة

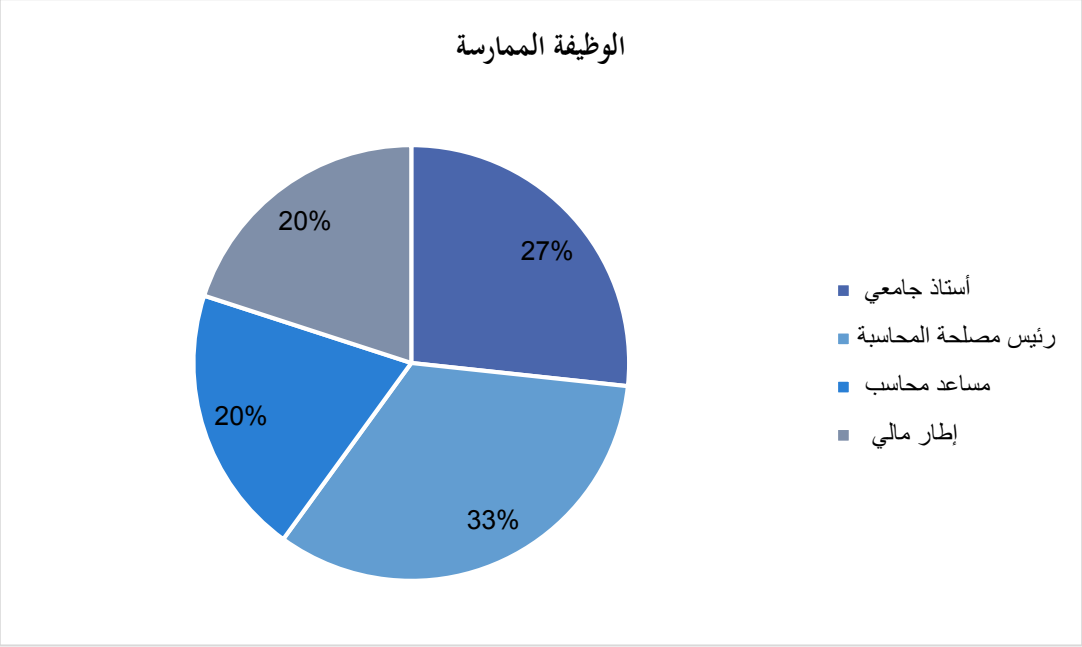

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

المطلب الثالث : أساليب الإحصائية المستخدمة.

فرع الاول : أساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان وذلك باستخدام الحزم الإحصائية SPSS وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1- معامل الثبات الفا كرونباخ : يستخدم لقياس قوة العلاقة بين الفقرات واتساقها، حيث أن معامل الثبات يأخذ قيمة تكون محصورة بين 0 و 1، فإذا كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبيان، وبالتالي صلاحية وملائمة هذا الاستبيان، وكما هو معروف بان معامل الفا كرونباخ يكون مقبولا إبتداءا من 0.60 .

2- إستخدام التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري : من اجل وصف خصائص مفردات الدراسة وكذلك لوصف اتجاهات الدراسة نحو جميع العبارات المحاورين الرئيسيين في موضوع الدراسة، ليتم عرض وتحليل النتائج واجابات افراد العينة.

3-معامل الارتباط لبيرسون: وهو مقياس العلاقة الثنائية الخطية للمتغيرين.

4-سلم ليكرت الخماسي: يعتبر من مقاييس الاتجاه التي تعمل على تحديد ما يعتقده أو ما يشعره أو ما يدركه الفرد عن نفسه كما يقيس الاتجاهات نحو الذات أو نحو الاخرين أو نحو أنشطة معينة أو اتجاه واقع معين ولقد تم توزيع الأوزان على البدائل الخمس:

جدول رقم (2-6): سلم ليكارت ذو البدائل الخمسة.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : (عزة، صفحة 540)

المطلب الرابع : قياس مدى صدق وثبات الإستبيان.

يقصد بصدق الإستبيان أن تقيس أسئلة ما وضعت لقياسها، وقمنا بالتأكد من صدق الإستبيان بطريقة واحدة وهي :

الصدق البنائي: لقد تم الإكتفاء بالصدق البنائي و تم حساب معامل الصدق وهو الجذر التربيعي المعامل الثبات ألف كرومباخ، حيث يقيس ثبات أداة الدراسة، الحالية أو في ظروف متشابهة، وعلى نفس عينة البحث من قبل الباحثين نفسهم أو من قبل باحثين فإننا سنحصل على نفس النتائج، ولقد تم توضيح قيمة معادل الثبات ومعامل الصدق لأداة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (2 – 7) : نتائج الاختبار ثبات و صدق أداة الدراسة

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين	09	0.677	0.822
2	ملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي	07	0.802	0.895
	إجمالي فقرات الاستبيان	19	0.858	0.926

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد من مخرجات " spssv20 "

تبين النتائج أن معامل الثبات ألف كرومباخ لبنود الإستمارة قد بلغ 85.8% وهي تزيد عن نسبة المقبولة (60%) مما يدل على وجود إتساق بين أسئلة الإستمارة الموجهة إلى عينة الدراسة وبالتالي إمكانية الاعتماد على نتائج الإستمارة ومصداقية وثباتها وقدراتها على تحقيق أهداف الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل فقرات الإستبيان واختبار الفرضيات.

سنتعرض في هذا المبحث إلى المطلب الأول والذي يتم فيه تحليل محاور الإستبيان ومناقشة النتائج المتحصل عليها ، والمطلب الثاني الذي يتم فيه اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الاول : تحليل محاور الإستبيان.

يتناول هذا المطلب عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الإستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات المتشابهة عن جميع الفقرات،وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق محايد، موافق، موافق بشدة) هو متغير ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى5-1=4 ثم تقسيمه على عدد الخلايا 5÷4 = 0.8، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي : جدول رقم (2-8) : إجابات الاسئلة و دلالتها

الرمز	المتوسط الحسابي	الاتجاه	مستوى القبول
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	ضعيف
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسط
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق	مرتفع
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر : (عزة، صفحة 541)

الفرع الاول : تحليل فقرات المحور الاول.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي :

جدول رقم (2- 9) : تحليل فقرات المحور الاول .

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحراف	الترتيب	مستوى القبول
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار					
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %					
1- إن النظام الماحسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني.	4	22	4	0	0	4	0.525	0.13	1	موافق
	13.3	73.3	13.3	0	0					
2-التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة	3	19	8	0	0	3.50	0.9	0.25	7	موافق

جدا	6.7	56.7	16.7	20	0					
3-لم تواجهك مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي.	2	17	5	6	0	3.50	0.9	0.25	7	موافق
	6.7	56.7	16.7	20	0					
4-المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني.	3	23	3	0	1	3.90	0.712	0.18	4	موافق
	10	76.6	10	0	3.3					
5-المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين.	3	16	6	5	0	3.57	0.898	0.25	6	موافق
	10	53.3	20	16.7	0					
6-الإصلاحات المحاسبية	4	21	5	0	0	3.97	0.556	0.14	2	موافق

التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية.	13.3	70	16.7	0	0					
7-تابعت دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي	2	13	8	6	1	3.30	0.988	0.29	9	محايد
	6.7	43.3	26.7	20	3.3					
النتائج الاجمالية للمحور الأول المتعلق بفهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين .						3.712	0.780	/	/	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات "spss v20"

من خلال الجدول السابق رقم (2-9) اجماع أفراد عينة الدراسة على الموافقة على الفقرات التي تخص فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ، ويظهر كل ذلك في المتوسط العام والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي3,40-4,19 التي تعبر عن الاجابة موافق، وانحراف معياري 0.780 يدل على عدم التوافق والتجانس بين اراء أفراد العينة، أي تشتت الإجابة وعدم تمركزها في إجابة واحدة.

1- إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 100% من أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني ، في حين أجاب 73.3% بموافق أما النسبة الباقية فكانت بالتساوي بين موافق بشدة ومحايد، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 4 أن الاتجاه العام لأجوبة بالموافقة والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي3.40-4.19 أن الاتجاه العام لأجوبة عينة الدراسة هي الإجابة بموافق، كما يقترب من الفئة الرابعة -3.40 4.19 والتي تعبر عن الإجابة موافق وبدرجة ثبات عالية نظرا لكون الانحراف المعياري قد بلغ 0.52 والذي يدل على تمركز الإجابات في لاختيار الثاني هو موافق .

2- التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا ، أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 63.3% من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا ، في المقابل أجاب 26.7 % بالحياد وما نسبته 10% موافق بشدة، فكان الاتجاه العام العينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.83 والذي يندرج ضمن الفئة 3.40-4.19 لإجابة موافق، وانحراف معياري 0.43, يدل على تمركز الإجابات في الاختيار الثاني الذي هو موافق.

3- لم تواجهك مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي. أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 56.7 % من أفراد عينة الدراسة على انهم لم تواجهم مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي ، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 6.7 % بموافق بشدو20% غير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.50 أن الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19، والإنحاراق المعياري 0.9 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد و غير موافق.

4- المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 76.6 % من أفراد عينة الدراسة على أن المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني ، في حين أجاب 10% بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 3.3 % غير موافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.90 أن الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس لكارت الخماسي 3.40-4.19، والانحراف المعياري 0.712 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، محايد و غير موافق بشدة.

5- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة ب 53.3 % من أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين ، في حين أجاب 20% بمحايد وأجاب 16 % غير موافق و10% بموافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.57 أن الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 ، والانحراف المعياري 0.898, الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد وغير موافق.

6- الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية ،أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 70% من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية ، في المقابل أجاب 16 . 7 % بالحياد وما نسبته 13 % موافق بشدة، فكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.97 والذي يندرج ضمن الفئة 3.40-4.19 لإجابة موافق، وانحراف معياري 0.556 يدل على تمركز الإجابات في الاختيار الثاني الذي هو موافق.

7- تابعت دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي ، أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 43.3 % من أفراد عينة الدراسة موافقين على متابعة دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي ، حيث أجاب 26.7 % بالحياد وأجاب % 20 بغير موافق، وما نسبة6.7 % موافق بشدة، و 3.3 % غير موافق بشدة، فكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.30 والذي يندرج ضمن الفئة 2.60-3.39 , لاجابة بمحايد، وانحراف معياري 0.988 يدل على توزيع الاجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق وغير موافق بشدة.

الفرع الثاني : تحليل فقرات المحور الثاني.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي :

جدول رقم (2- 10) : تحليل فقرات المحور الثاني .

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحراف	الترتيب	مستوى القبول
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار					
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %					
1-يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسي له	2	20	5	2	1	3.67	0.844	0.229	7	موافق
	6.7	66.7	16.7	6.7	3.3					
2-يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية.	5	18	5	2	0	3.87	0.776	0.20	3	موافق
	16.7	60	16.7	6.7	0					
3-هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات.	3	20	4	3	0	3.77	0.774	0.205	6	موافق
	10	66.7	13.3	10	0					

4-تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي	2	13	14	1	0	3.53	0.681	0.192	8	موافق
	6.7	43.3	46.7	3.3	0					
5-يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم لمحاسبة في قطاع التأمين	3	20	5	2	0	3.80	0.714	0.187	4	موافق
	10	66.7	16.7	6.7	0					
6-التنظيم المحاسبي في شركات التأمين حيد و فعال	4	18	6	2	0	3.80	0.761	0.20	5	موافق
	13.3	60	20	6.7	0					
7-يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين.	3	21	5	1	0	3.87	0.629	0.162	2	موافق
	10	70	16.7	3.3	0					
النتائج الإجمالية للمحور الثاني المتعلق بملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي						3.697		/	/	موافق

			0.7387		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات "spss v20"

من خلال الجدول السابق رقم (2-10) إجماع أفراد عينة الدراسة على الموافقة على الفقرات التي تتعلق بإستخدام بملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي ، ويظهر كل ذلك في المتوسط العام والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 التي تعبر عن الإجابة بموافق، وانحراف معياري 0.738 يدل على عدم التوافق والتجانس بين اراء أفراد العينة، أي تشتت الإجابة وعدم تمركزها في إجابة واحدة.

1- يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسي له ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على موافقة حول إعتماد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسي له ، في حين أجاب 16.7 % بمحايد و وبنسبة 6.7%كل من موافق بشدة و غير موافق، 3.3 % غير موافق و يظهر المتوسط الحسابي المقدر بـ 3.76 أن الاتجاه العام لأجوبة بموافق و الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19، و الانحراف المعياري 0.844 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة،موافق،محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

2- يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 60% من أفراد عينة الدراسة على موافقة الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية ، في حين أجاب 16.7%كل من موافق بشدة و محايد و أجاب 6.7 % بغير موافق، و يظهر المتوسط الحسابي المقدر بـ3.87 الاتجاه العام لأجوبة بموافق و الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 و الانحراف المعياري 0.776 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة،موافق،محايد،غير موافق.

3- هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على موافقة اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات ،في حين أجاب 13.3 %

بمحايد وأجاب 10% كل من موافق بشدة وغير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.77 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس اليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.774 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

4- تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 46.7 % من أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي ، في حين أجاب 43.3 % بموافق وأجاب 6.7 % بموافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.53 الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.681 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

5- يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم لمحاسبة في قطاع التأمين ؛أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على الموافقة بقيام النظام المحاسبي المالي في تنظيم لمحاسبة في قطاع التأمين ، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 6.7 % بغير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.80 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.714 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة موافق، محايد، غير موافق.

6- التنظيم المحاسبي في شركات التأمين حيد و فعال ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 60% من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على فعالية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين ،في حين أجاب 20% بمحايد وأجاب 13.3 % بموافق بشدة و 6.7 % بغير موافق ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.80 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.761 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

7- يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين ،أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 70% من أفراد عينة الدراسة على الموافقة بالنسبة للجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في

النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين ، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 3.3 % بغير موافق ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.87 الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.629 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

الفرع الثالث : دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان بإستخدام معامل بيرسون و مستوى الدلالة الاحصائية sig :

جدول رقم (2-11) : الارتباط corrélation

			مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة	بإستخدام التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف المخاطر
معامل إرتباط بيرسون	فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين	Corrélation de person معامل الارتباط Sig(bilatérale)	1	,765** ,000
		N	30	30
	ملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي	Corrélation de person معامل الارتباط	,765** ,000	1

		Sig(bilatérale)		
30	30	N		

**corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatérale)

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

يلاحظ من الجدول رقم (2- 11) أن معامل الارتباط بين المحورين هو 0.765 و هو معامل ارتباط طردي قوي، كما يظهر الجدول مستوى معنوية بلغ 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يشير إلى علاقة جد إيجابية ما بين المحورين.

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة (one-simple t-test) للحكم على معنوية الفروق بين متوسط العينة و قيمة ثابتة محددة سابقا و يقوم برنامج "spssv20" بحساب اختبار (t) للعينة من خلال إستخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة و بين متوسط مجتمع.

ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الاشارة يتم اختبار الفرضية الاحصائية التالية :

- الفرضية الصفرية = H0
- الفرضية البديلة = H1

إذا كانت sing أكبر من 0.05 نقبلل الفرضية H0

أما إذا كانت sing أقل من 0.05 نرفض الفرضية H0 ونقبل H1

اختبار الفرضية الاولى : من المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة كافية تسهل عليهم أداء مهامهم.

H0 الفرضية الصفرية : ليس المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة كافية تسهل عليهم أداء مهامهم.

H1 الفرضية البديلة : من المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة كافية تسهل عليهم أداء مهامهم.

الجدول رقم (2- 12) اختبار الفرضية الاولى.

نتائج الفرضية البديلة	قيمة T	Sing الدلالة الاحصائة	المتوسط الحسابي
موافق	48.117	0.000	3.71111

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

لقد تم إختيار t-test و تشير النتائج في الجدول (2-12) إلى الدلالة الإحصائية sing(0.000) أقل من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة : من المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة كافية تسهل عليهم أداء مهامهم.

اختبار الفرضية الثانية : التنظيم المحاسبي يتلائم مع طبيعة و نشاط التأمين .

H0 الفرضية الصفرية : التنظيم المحاسبي لا يتلائم مع طبيعة و نشاط التأمين.

H1 الفرضية البديلة : التنظيم المحاسبي يتلائم مع طبيعة و نشاط التأمين.

الجدول رقم (2 -13) اختبار الفرضية الثانية .

نتائج الفرضية البديلة	قيمة T	Sing الدلالة الاحصائة	المتوسط الحسابي
موافق	45.472	0.000	3.69667

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

لقد تم إختيار t-test و تشير النتائج في الجدول (2-13) إلى الدلالة الإحصائية sing(0.000) أقل من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة : التنظيم المحاسبي يتلائم مع طبيعة و نشاط التأمين.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على واقع التأمين وفق النظام المحاسبي الجزائري و ذلك بالتطبيق على بعض المؤسسات الاقتصادية من خلال تصميم استبيان متكون من محورين، حيث قدر حجم عينة الدراسة ب : 30 مبحوث، و تم تحليل بيانات الإستبيان باستعمال برنامج " spssv20". وذلك من خلال الاستعانة بالاساليب الاحصائية الوصفية و الإستدلالية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضحت أهمية واقع التأمين وفق النظام المحاسبي الجزائري وذلك بإختبار الفرضيات باستعمال معنوية الفروق بين متوسط العينة ومعامل الارتباط والذي كان بإيجاب وذات دلالة إحصائية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي جاء تحت العنوان " واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين " تمكنا من معرفة أهم الخصائص للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ووظائفه ونظرا لخصوصية القطاع التأميني فقد وجدت بعض الاختلافات بين النظام المحاسبي في شركات التأمين والشركات الأخرى من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به ، فمن خلال تناولنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية ,ومن خلال فصلين لهذا الموضوع من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

النتائج :

لقد تم الخروج من البحث بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ❖ إن ما توصلت إليه الدراسة هو أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن هناك قياس محاسبي معتمد على قواعد و أسس محاسبية
- ❖ هناك فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية و ذلك من خلال تحليل التباين الأحادي.
- ❖ و تمكنا من خلال الدراسة التعرف غلى أنه لاتوجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.
- ❖ النظام المحاسبي الخاص بشركات التامين هو قطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة.

التوصيات:

- ضرورة تكوين ورسكلة الإطارات علمية وعملية من أجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبية الدولية.
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.
- تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل التوضيح.
- إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة شركات التأمين.
- الاستفادة من تجارب الدول السباقة في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، في ما يخص بمحاسبة التأمين ، ومعرفة سلبيات ذلك ومحاولة تفاديها.

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لايمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة ولهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- أثر تحديث النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية على محاسبة شركات التأمين ؛
- واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية؛
- آثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية لشركات التأمين.

قائمة المراجع

✓ **الكتب :**

1- البشير زهرة، التأمين البري،(1985) مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

2- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه،(2006) مبادئ التأمين، دار الجامعية، مصر.

3- أحمد أبو السعود، (2009) عقد التأمين بين النظري و التطبيقي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

4- أحمد صلاح عطية،(2002/2003) محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

5- د.أحمد نور،أحمد بسيوني شحاتة ، (1986) محاسبة المنشآت المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان.

6- أسامة عزمي سلام شقيقي نوري موسى،(2006) إدارة الخطر و التأمين، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن.

7- بهاء بهيج شكري،(2007) التأمين في التطبيق و القانون و القضاء، دار الثقافة، الأردن.

8- بن ربيع حنيفة، (2010) الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS ، دار هومة الجزائر.

9- أميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد، (2004) الأنظمة المحاسبية المتخصصة، دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.

10- ثناء محمد طعمية ،(2002) محاسبة شركات التأمين الإطار النظري و التطبيقي العملي، إبتراك للطباعة و النشر و التوزيع .

11- جديدي معراج،(2007) مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

12- جورج ريجدا،(2006) مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار المريخ للنشر ، مملكة العربية السعودية .

13- حلفي عبد الغفار،(2000) رسمية قرياقص ، أسواق المال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

14- حواس صلاح ،(2008) المحاسبة العامة ، عرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر .

15- راشد راشد ، (1992) التأمينات البرية الخاصة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

16- سامي عفيفي حاتم ،(1986) التأمين الدولي ، دار المصرية البناتية ، مصر .

17- شقيري نوري موسى و أخرون ، (2009) المؤسسات المالية المحالية و الدولية ، دار المسيرة للنشر، الأردن .

18- عبد المقصود دبيان،(1987) تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر .

19- عبد الوهاب يوسف أحمد،(2008) التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار حامد، الأردن.

20- عبد الإله نعمة جعفر،(2007) النظم المحاسبية في البنوك و الشركات التأمين، دار المناهج، الأردن.

21- على إبراهيم عبد ربه،(2006) مبادئ التأمين، دار جامعية، مصر.

22- علي محمود بدوي،(2009) التأمين (دراسة تطبيقية)، دار الفكر الجامعي، مصر.

23- عمر لشهب ،(2014) تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة)، الجزائر.

24- عيد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل السيفو ،(2009) إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الأردن .

25- كريمة عبد عمران،(2014) التأمين الإسلامي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، دار اسامة للنشر و التوزيع، الأردن.

26- محمد السيد سرايا،(2008) المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية شركات التأمين ، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر.

27- محمد توفيق البلقلي ، جمال عبد الباقي واصف ،(2004) مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار الكتب الأكاديمية، المملكة العربية السعودية .

28- محمود محمود السجاعي ،(2006) المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين ، جامعة المنصورة ، مصر .

29- مختار محمود الهانسي ، إبراهيم عبد النبي حمودة ،(2000) مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.

30- منير إبراهيم الهنيدي،(1999) إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر،

31- هيكل عبد العزيز فهمي،(1987) مقدمة في التأمين، دار عربي، لبنان.

32- ناظم محمد الشمري ،(1995) النقود و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر.

- ✓ **الرسائل و الأطروحات :**

33- اسليم بن رحمون،(2012/2013) القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

34- طبابيبة سليمة،(2013/2014) دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (دراسة حالة : الشركات الجزائرية للتامين)، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر .

35- معوش محمد الأمين ،(2013/2014) دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف .

36- وادي محمد ،(2010) قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة .

✓ **المجلات و الملتقيات :**

37- أسرير منور، مجبر محمد،(2010) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية" حالة جدول النتائج والملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي .

38- ربيع بوصبيع العايش، فاتح سردوك ، عادي خليدة ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، متطلبات التوافق و تطبيق ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، يومي 5-6 /05/2016.

39- ابن بلغيث مداني،(2002) إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث ، مجلة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،العدد 01.

40- جودي محمد رمزي، (2009) إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة ، العدد 06.

41- كنوش عاشور،(2009) متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، (IAS/IFRS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6.

✓ **القوانين :**

42 - قوانين و مراسيم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية القانون رقم 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر، العدد 74، المادة 3.2.

المراجع باللغة الأجنبية :

43-- ministère des financos, CNC, avis n°89 portant plan de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou de réassurances. Alger 2011

الملاحق

ملحق رقم : 01

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observation valide	30	100
Exclus[2]	0	,0
Total	30	100,0

a. Supperssion par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre d'éléments
,858	19

ملحق رقم : 02

العمر

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
valide أقل من 30 سنة	10	33,3	33,3	33,3
من 30 إلى 39 سنة	17	56,7	56,7	90
من 40 إلى 50 سنة	1	3,3	3,3	93,3
أكثر من 50 سنة	2	6,7	6,7	100
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 03

المؤهل الأكاديمي

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	12	40,0	40,0	40,0
	ماجستر	11	36,7	36,7	76,7
	دكتوراه	7	23,3	23,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 04

الوظيفة الممارسة

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
استاذ جامعي	8	26,7	26,7	26,7
محاسب رئيسي في وكالة تأمين	10	33,3	33,3	60,0
اطار مالي	6	20,0	20,0	80,0
محاسب مساعب	6	20,0	20,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 05

الخبرة

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	13	43,3	43,3	43,3
من 5 إلى 9 سنوات	9	30	30,0	73,3
من 10 إلى 14سنة				
Valide	6	20	20,0	97,3
أكثر من 15 سنة	2	6,7	6,7	100
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم 06 :

س1

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	4	13,3	13,3	13,3
موافق	22	73,3	73,3	86,7
موافق بشدة Valide	4	13,3	13,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

س2

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé

	محايد	8	26,7	26,7	26,7
	موافق	19	63,3	63,3	90,0
Valide	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س3

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	5	16,7	16,7	36,7
Valide	موافق	17	56,7	56,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س4

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
محايد	3	10,0	10,0	13,3
موافق	23	76,7	76,7	90,0
موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
total	30	100,0	100,0	

س5

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	6	20,0	20,0	36,7
Valide	موافق	16	53,3	53,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س6

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	16,7	16,7	16,7
	موافق	21	70,0	70,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س7

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	8	26,7	26,7	50,0
	موافق	13	43,3	43,3	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	2	100,0	100,0	

س8

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	4	13,3	13,3	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س9

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موفق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	7	23,3	23,3	26,7
	موافق	13	43,3	43,3	70,0
	موافق بشدة	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 07

ع1

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موفق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	20	66,7	66,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع2

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	5	16,7	16,7	23,3
	موافق	18	60,0	60,0	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع3

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	4	13,3	13,3	23,3

Valide	موافق	20	66,7	66,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع4

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	14	46,7	46,7	50,0
	موافق	13	43,3	43,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع5

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	5	16,7	16,7	23,3
	موافق	20	66,7	66,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع6

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	6	20,0	20,0	26,7
	موافق	18	60,0	60,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع7

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	5	16,7	16,7	20,0
	موافق	21	70,0	70,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع8

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	13	43,3	43,3	53,3
	موافق	13	43,3	43,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع9

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	1	3,3	3,3	10,0
	موافق	24	80,0	80,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع10

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	15	50,0	50,0	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 08

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
س1	30	0	4,00	,525
س2	30	0	3,83	,592
س3	30	0	3,50	,900
س4	30	0	3,90	,712
س5	30	0	3,57	,898
س6	30	0	3,97	,556
س7	30	0	3,30	,988
ع1	30	0	3,67	,844
ع2	30	0	3,87	,776
ع3	30	0	3,77	,774
ع4	30	0	3,53	,681
ع5	30	0	3,80	,714
ع6	30	0	3,80	,761
ع7	30	0	3,87	,629
م1	30	0	3,7111	,42244
م2	30	0	3,6967	,44527

ملحق رقم : 09

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur Standard moyenne
م1	30	3,7111	,42244	,07713

Teste sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig.(bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
م1	48,117	29	,000	3,71111	3,5534	3,8689

ملحق رقم : 10

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur Standard moyenne
م2	30	3,6967	,44527	,08129

Teste sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	T	ddl	Sig.(bilatérale)	Différence	Intervalle de confiance 95% de la différence

				moyenne	Inférieure	Supérieure
م2	45,472	29	,000	3,69667	3,5304	3,8629

ملحق

رقم:11

Corrélations

		م1	م2
م1	Corrélation de pearson	1	,765"
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	30	30
م2	Corrélation de pearson	,765"	
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان حول واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين الأخ الكريم الأخت الكريمة ... السلام عليكم ورحمة الله و بركاته وبعد.....

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين ، استكمالا لمتطلبات إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية تخصص محاسبة و تدقيق ، وعليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملئ هذا الإستبيان ، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحضى بالسرية البالغة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا لكم على حسن تعاونكم

الطالب : طبش فادي

القسم الأول : البيانات الشخصية و الوظيفية :

ضع علامة X في الخانة المناسبة

1 – العمر : ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة

☐ من 40 إلى 49 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

2- المؤهل الأكاديمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر

☐ ماجيستار ☐ دكتوراه

☐ أخرى

3- الوظيفة الحالية : ☐ محاسب رئيسي في مصلحة تأمين ☐ أستاذ جامعي

☐ اطار مالي ☐ ساعد محاسب

4- الخبرة : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 9 سنوات

☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر

القسم الثاني : أسئلة الإستبيان المزوعة على العينة المدروسة

المحور الأول : فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	إن النظام الماحسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني					
02	التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا.					
03	لم تواجهك مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي					
04	المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني					
05	المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين.					
06	الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية.					
07	تابعت دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي.					

المحور الثاني : بملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسي له					
02	يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية					
03	هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن					

	باقي القطاعات					
04	تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي					
05	يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم لمحاسبة في قطاع التأمين					
06	التنظيم المحاسبي في شركات التأمين حيد و فعال					
07	يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين					